

## المبحث السادس :

نشر الديمقراطية، وسبل التعامل معها

## المبحث السادس

### نشر الديمقراطية، وسبل التعامل معها

تُولي الاستراتيجية الأمريكية الحديثة أهمية كبيرة لنشر الديمقراطية في العالم الإسلامي، حتى بات نشرها حدثًا ساخنًا، منذ بداية الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق حتى اليوم؛ ويستهدف نشرها دين المسلمين: عقيدة وشريعة، ويستهدف بدمائهم، وأوطانهم، وحكامهم، وأعراضهم، وأموالهم؛ ومن المرجح أن تظل قضية نشر الديمقراطية أمرًا ساخنًا خلال العقد القادِم أو يزيد، في ظل استمرار مسار الأحداث على ما هو عليه الآن، إلا أن يشاء الله أمرًا، فبيده سبحانه تدبير الأمور، وهو على كل شيء قدير.

وكان نشر الديمقراطية من أسباب توجه (راند) إلى بحث موضوعات: الإعلام، والتعليم، والمرأة، والقبيلة والعشيرة، والشريعة، وتكوين الشبكات، والحرب على الإرهاب. ويسعى (الليبراليون) والعلمانيون إلى قطف ثمرة هذا التوجه.

وما فتئت دراسات (راند) متابعة قضية الديمقراطية في العالم الإسلامي، ورصدها، وبحثها، والتعرف على موقف المسلمين منها، واقتراح أساليب نشرها، وكيفية المناورة ضد مشاركة الأحزاب الإسلامية فيها، ومعرفة التحديات التي تحد من نشرها وتعيقه، واقتراح الحلول والبدائل للتغلب عليها.

ويُعَدُّ هذا المبحث أهم مباحث الرسالة؛ لخطورة متعلقاته في التغيير الواقع في بلدان العالم الإسلامي بدون استثناء. ويحتوي على سبعة مطالب، تتناول: تعريف الديمقراطية ومفهومها ونوعها لدى (راند)؛ وتاريخ الاهتمام الأمريكي بنشرها؛ ورؤية (راند) في حكم الإسلام فيها؛ وأهداف نشرها؛ ووسائله وأساليبه؛ وعقباته؛ وسبل تعامل المسلمين معه.

## المطلب الأول: تعريف الديمقراطية، ومفهومها ونوعها لدى (راند):

(الديمقراطية Democracy) كلمة يونانية، مركبة من لفظتين: (Demos) وتعني: الشعب، و(Kratos) وتعني: السلطة، فمعنى الديمقراطية: الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب<sup>(١)</sup>. وهي نظام سياسي قديم، عُرف قبل الميلاد بعدة قرون، لدى اليونان القدماء، حيث يجتمع شعب كل مدينة في مكان عام ليختار حاكمه، وليؤخذ رأيه في القوانين التي تطبق عليه<sup>(٢)</sup>.

وقد نبّشت المجتمعات الغربية النصرانية في هذه القرون المتأخرة عن النظام الديمقراطي اليوناني القديم، واسترجعته بعد أن ظل مطموراً لأكثر من ألف عام؛ واختارته بدلاً عن الحكم الاستبدادي الطاغوي للملوك، المدعوم بفساد رجال الكنيسة<sup>(٣)</sup>.

وليست الديمقراطيات في العالم اليوم وسابقاً على نمط واحد، بل هي متعددة ومتنوعة<sup>(٤)</sup>. لكن الديمقراطية التي يدور حولها خبراء (راند)، هي ما جاء في تعريف بعض دراساتهم: «إن المقصود بالديمقراطية كما هو مفهوم في التقليد والاتفاق الغربي (الليبرالي) هو أن الشرعية السياسية تنشأ من إرادة الشعب، المعبر عنها من خلال انتخابات ديمقراطية حرة»<sup>(٥)</sup>.

وبتعبير أدق وأشمل فإن الديمقراطية المطلوبة: جملة البنية التحتية للعمليات السياسية الديمقراطية، يقول (راباسا) في مقدمة دراسة (العالم الإسلامي بعد ١١/٩): «تعريفنا للديمقراطية لا يشمل فقط العمليات الرسمية لانتخاب الحكومة من خلال الوسائل الديمقراطية،

(١) موسوعة السياسة ٧٥١/٢؛ ومذاهب فكرية معاصرة، ص ١٧٨؛ والتيارات الوافدة وموقف الإسلام منها، ص ١٨٩.

(٢) التيارات الوافدة وموقف الإسلام منها، ص ١٩٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩١، ١٩٠.

(٤) ينظر: موسوعة السياسة ٧٥١/٢.

(٥) Building Moderate Muslim Networks. P.66

بل يتضمن أيضاً: حرية التعبير، والدين<sup>(١)</sup>، وإنشاء الجمعيات، والقضاء المستقل، وباختصار: البنية التحتية للعمليات السياسية الديمقراطية<sup>(٢)</sup>.

وهذا التعريف في مفهوم (راند) يقود إلى بيان نوع الديمقراطية المطلوبة غربياً.

فالديمقراطية التي تسعى إلى نشرها في العالم الإسلامي الولايات المتحدة وخبراء (راند) هي: ديمقراطية (ليبرالية) علمانية، تقوم على الحريات، وتفصل بين الدين والدولة. تقول (بينارد): «تستند الديمقراطيات الغربية على الفصل بين الدين والدولة، ويستتبع ذلك ضرورة اتخاذ العلمانيين خلفاء طبيعيين لنا في العالم الإسلامي»<sup>(٣)</sup>. ثم تشير (بينارد) إلى أن بعض المنظرين الغربيين والسياسيين يرون أن العالم الإسلامي يعدّ الدين شيئاً رئيساً في الحياة؛ فقد لا يتلاءم العالم الإسلامي مع العلمانية بنفس الطريقة التي نشهدها في ثقافات أخرى. وتُعقب (بينارد) بعدم صحة هذا الرأي، فقد نجحت الأنظمة العلمانية باستلام زمام الأمور والحصول على الشرعية والشعبية، واستقطبت عدداً هائلاً من التابعين لها، وتعد تركيا واحدة من دول العالم الإسلامي الأكثر نجاحاً وتقدماً، حيث انتقلت خلال فترة زمنية قصيرة من دولة عثمانية ضاربة بعمقها بالإسلام، إلى نظام علماني<sup>(٤)</sup>.

كما تؤكد خبيرة (راند) (روبي لال) على نجاح الديمقراطية في الهند – ذات ثاني أكبر تجمع إسلامي في العالم – وتقول: «لكون العلمانية أساساً لشؤون الحكم في الهند جاء نجاح الديمقراطية حاسماً»<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: ممارسة غير المسلم لدينه بكل حرية، بما في ذلك إظهار شعائر دينهم، وبناء الكنائس والمعابد في بلاد المسلمين؛ وكذلك حرية ارتداد المسلم عن دينه فيكون ملحقاً أو ليعتنق ديناً آخر، فحق الحرية

يجعله آمناً من إقامة حد الردة عليه. ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P.69

(٢) The Muslim World after 9/11. P. 6

(٣) إسلام حضاري ديمقراطي، ص ٣٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٥) The Muslim World after 9/11. P. 306

وقد سعت الولايات المتحدة خلال حكمها للعراق بعد الغزو مباشرة إلى وضع برنامج متدرج لديمقراطية علمانية، على الرغم من أنها لا تتفق مع المطالب السياسية للعراقيين، وأهمها التي تقوم على أساس ديني<sup>(١)</sup>. تقول بعض الدراسات: «الديمقراطية العلمانية في ظل عراق موحد يمكن أن تكون أنموذجاً إيجابياً بالنسبة للمنطقة»<sup>(٢)</sup>.

ويُحذّر خبراء (راند) الولايات المتحدة من مجيء ديمقراطية غير تلك، جاء في دراسة أعدها عشرة منهم: «ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تزن بدقة عواقب الدول التي تتحول إلى ديمقراطية غير (ليبرالية)»<sup>(٣)</sup>.

ويراقبون أي محاولة لتطبيق الشريعة الإسلامية في أي دولة إسلامية، تقول دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١): «تُظهر النتائج التي توصلنا إليها أن إنشاء المؤسسات السياسية القائمة على الشريعة الإسلامية لا يُفضّلها إلا أقلية من المسلمين في قيرغيزستان»<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان من أهم ما يهم المسلمين: تحكيم شريعة الله في الأرض، فإن بعض خبراء (راند) يقطعون - بكل صراحة - بأنه: «لن يقدم المجتمع المدني الديمقراطي المعاصر الدعم للشريعة التي يطالب بها (التقليديون)»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: Occupying Iraq. P.266.

(٢) المرجع السابق: P. 329 ؛ وينظر: Unconquerable Nation. P. 143.

(٣) War and Escalation in South Asia. P. 80

(٤) The Muslim World after 9/11. P. 344

(٥) إسلام حضاري ديمقراطي مدني، ص ٤٦. والمراد بالتقليديين هنا بحسب تقسيم المؤلفة لهم: (المحافظون): الذين يحافظون على الشريعة الإسلامية ولا يقبلون تنازلات على حساب الإخلال بها.

## المطلب الثاني: تاريخ الاهتمام بنشر الديمقراطية، وأهميته في الاستراتيجية الأمريكية:

أولاً: تاريخ الاهتمام الأمريكي بنشر الديمقراطية في العالم:

يشير أحد خبراء (راند) إلى أن الاهتمام الأمريكي بنشر الديمقراطية في العالم قديم، قدم الدولة، يقول (جيمس دوينز): "كان تعزيز الديمقراطية مكوناً للسياسة الخارجية منذ نشأة الدولة تقريباً. فمنذ بداية القرن [التاسع عشر]<sup>(١)</sup> كانت معظم الدول في النصف الغربي من الأرض قد تبنت أنظمة سياسية بنيت على أنموذج الولايات المتحدة الأمريكية أياً كان مستوى القصور في تبني الصورة الكاملة. وقامت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتأسيس أنظمة ديمقراطية قوية في اليابان وألمانيا، ودعمت التحول الديمقراطي في جميع أنحاء أوروبا الغربية، عن طريق استعمال تركيبة من القوة العسكرية، والمساعدة الاقتصادية، والتواصل الاستراتيجي - (أي الدعاية)<sup>(٢)</sup> - والدعم المباشر - حتى لو كان سرياً - للأحزاب الديمقراطية. وفي العقود الأخيرة كان كل وسط أوروبا ومعظم شرقها، وتقريباً كل أمريكا اللاتينية، وكثير من شرق آسيا، وبعضاً من أفريقيا قد أصبح ديمقراطياً بتشجيع الولايات المتحدة"<sup>(٣)</sup>.

وبعد أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة في الحرب الباردة على الاتحاد السوفييتي، يعتقد الأمريكيون أن الديمقراطية حققت الفوز، وأنها تفرض نفسها اليوم على أنها المظهر السياسي للحدثة، ويُعدُّ اقتصاد السوق شكلها الاقتصادي، والعلمنة تعبيرها الثقافي<sup>(٤)</sup>.

(١) في المرجع: (القرن الثامن عشر The eighteenth century)، وهو خطأ؛ فإن الولايات المتحدة لم تتكون إلا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

(٢) التفسير في نفس المرجع.

(٣) هذا المرجع هو إحاطة (جيمس دوينز) أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي عام

Does America Need A New Grand Strategy? P. 4 : م٢٠٠٨/هـ١٤٢٩

(٤) ينظر: ما الديمقراطية؟ ص ١١. وهو ليس من دراسات (راند).

وُتعدُّ (الديمقراطية العلمانية) من المطالب الرئيسة للنظام العالمي الجديد، الذي تقود الولايات المتحدة الأمريكية تكوينه بكل قوة، يقول (فولر، وليسّر): هناك ثلاثة أفكار سائدة في النظام السياسي الغربي: رأسمالية السوق الحرة، والديمقراطية العلمانية، وحقوق الإنسان. ويدعو الغرب بقوة -بعد الحرب الباردة، صراحة أو ضمناً - دول العالم الثالث والدول الشيوعية سابقاً إلى تطبيق هذه المفاهيم<sup>(١)</sup>.

وتسعى الولايات المتحدة إلى نشر الديمقراطية وتعزيزها في العالم الإسلامي "في عدد من الجهود بشكل مباشر وغير مباشر"<sup>(٢)</sup>. وترصد بدقة تطبيق مقدمات الديمقراطية وأسسها في عدد من الدول الإسلامية<sup>(٣)</sup>. وتعتقد المقارنات بين تطبيق الديمقراطية لدى الدول العربية وتطبيقها في مناطق أخرى من العالم، "ففي حين شهدت دول أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوروبا، وأجزاء من أفريقيا، اتجاهًا قويًا نحو الديمقراطية خلال الثمانينات والتسعينات الميلادية، فإن معظم الدول العربية ظلت غارقة في الحكم الاستبدادي وسياسات العنف والتعقيم"<sup>(٤)</sup>. وعندما تقارن إحدى دراسات (راند) مدى درجة التحول الديمقراطي بين الدول العربية وست مناطق أخرى في العالم، تأتي الدول العربية بالمرتبة الأخيرة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: A Sense of Siege. P. 124

(٢) Building Moderate Muslim Networks. P. 46

(٣) من أهم الدراسات في هذا: (حرية أكثر، إرهاب أقل؟ التحرير والعنف السياسي في العالم العربي)، نُشرت عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، رصدت مدى تطبيق مقدمات الديمقراطية خلال خمسة عشر عاماً، في ست دول عربية، هي: مصر، والأردن، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، والمغرب.

وعنوانها الأصلي: (More Freedom, Less Terror? Liberalization and

Political Violence in the Arab World).

(٤) Building Moderate Muslim Networks. P. 85

(٥) ينظر: The Muslim World after 9/11. P. 85

وتدرك الولايات المتحدة -قبل الثورات العربية- مدى تلاعب حكومات الشرق الأوسط بالديمقراطية، والشكل الصوري الذي تنتهجه فيها<sup>(١)</sup>. وتحاول الولايات المتحدة أن تجعل روسيا شريكة لها في نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي، فقد عقدت (راند) عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ورشة عمل بالتعاون مع مركز (كارنيغي) في روسيا، حول مستقبل الشرق الأوسط الكبير، وآفاق الشراكة الروسية الأمريكية<sup>(٢)</sup>، وتناولت الورشة في بعض محاورها بعض المجالات التي يمكن لروسيا التعاون فيها مع أمريكا في مجال نشر الديمقراطية وتعزيزها. وتضطلع (راند) في خدمة الأهداف الأمريكية في نشر الديمقراطية وتعزيزها في الشرق الأوسط، وبخاصة عبر فرعها في قطر<sup>(٣)</sup>، وربما يضطلع في الخدمة أيضًا مكتبها الحديث في أبو ظبي.

### ثانيًا: أهمية نشر الديمقراطية في العالم في الاستراتيجية الأمريكية:

تجعل الوثيقة الاستراتيجية الأمريكية للأمن الوطني الصادرة عام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م تشجيع الديمقراطية والحرية: (الدعامة الأولى)، تقول الوثيقة: «إن الدعامة الأولى والركيزة الأساسية هي تشجيع الحرية والعدالة وكرامة الإنسان، والعمل على إنهاء الطغيان؛ لتشجيع الديمقراطيات، ونشر الرخاء الاقتصادي، من خلال التجارة الحرة والعدالة، وسياسات التنمية الحكيمة»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر التقرير الآتي، وهو من تقارير مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكي، وليس من دراسات (راند):

U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma, Jeremy M. Sharp, (Washington DC, Congressional Research Service, 2006). P. 6.

رابط الموقع المنشور فيه هذا التقرير: <http://wikileaks.org/wiki/CRS-RL33486>

(٢) Carnegie-RAND: Workshop on the Future of the Greater Middle East and the Prospects for U.S.-Russian Partnership.

(٣) ينظر موقع (راند): <http://www.rand.org/about/middle.html>

(٤) Building Moderate Muslim Networks. P. 41-42, fn 1



ويشير تقرير عن مؤتمر عقده (راند) عام ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م<sup>(١)</sup> إلى أن «إدارة (بوش)<sup>(٢)</sup> قد اتخذت تعزيز الديمقراطية مبدأً رئيساً في سياستها الخارجية»<sup>(٣)</sup>.

وتقول دراسة (حرية أكثر، إرهاب أقل): «كان تعزيز الديمقراطية منذ وقت طويل على الأقل عنصراً بلاغياً في السياسة الخارجية الأمريكية، وارتفعت دلالاته إثر هجمات ٩/١١ من برنامج للديمقراطية إلى كونه مؤطراً بصورة ملحة بالأمن الوطني. تعزيز الديمقراطية في الخارج لم يعد يُنظر إليه على أنه تكملة لغيره من المصالح الأمنية الوطنية الأساسية، بل أصبح الآن مفتاح أولويات الأمن الوطني»<sup>(٤)</sup>.

ويؤكد خبير (راند) (جيمس دوبنز) في إحاطة له أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، عام ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م، على أن نشر الديمقراطية من الأهداف التي لن تتخلى الولايات المتحدة عنها بحال من الأحوال، يقول: «لدى الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الأهداف المهمة والمشروعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، تشمل: إزالة الأسلحة النووية لإيران، والحد من الدعم السوري للإرهاب، ومنع الحرب الأهلية في لبنان، وتعزيز قيام الدولة الفلسطينية لتكون على استعداد للعيش في سلام مع إسرائيل، ودعم قوى الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة. لا شيء من هذه المصالح ينبغي التخلي عنه، ولكن بعضها قد يحتاج إلى تأجيل. لا توجد وسيلة يمكننا من تحقيق أو دفع كل هذه الأهداف في وقت واحد»<sup>(٥)</sup>.

وقبل (دوبنز) قام خبير (راند) (جيرولد قرين) في المقام نفسه، عام ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م، وقال: إن الولايات المتحدة لن تتراجع عن مبادئها الديمقراطية وغيرها من القيم التي يعتز بها

(١) في سويسرا بالتعاون مع مركز جنيف للسياسات الأمنية.

(٢) الابن.

(٣) The Middle East : The Changing Strategic Environment. P. 17

(٤) More Freedom, Less Terror? P. 12-13

(٥) U.S. Policy Options in the Iraq Crisis, (Testimony), James Dobbins, (Santa Monica, Rand, July 2007). P. 4.

الشعب الأمريكي<sup>(١)</sup>.

ومع أهمية نشر الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية إلا أن دراسة (حرية أكثر، إرهاب أقل) توصي بأن يكون نشرها متفاوتاً في العالم الإسلامي، ولا يأخذ صورة واحدة، أو يكون في وقت واحد؛ لاختلاف الأحوال الداخلية في كل بلد، تقول: «على الولايات المتحدة الأمريكية التمسك بنشر الديمقراطية باعتباره أولوية رئيسة في السياسة الخارجية، ولا يعني هذا أننا نوصي بتغيير الأنظمة الحاكمة أو فرض الديمقراطية بالقوة. إن الإصلاح السياسي في العالم العربي - بل في نطاق أوسع في جميع أنحاء المنطقة - هو متنوع، وعملية داخلية تتطلب حساسية»<sup>(٢)</sup>.

IRAN: LIMITS TO RAPPROCHEMENT, (Testimony), Jerrold D. Green, (Santa Monica, Rand, May 1999). P. 6. (١)

More Freedom, Less Terror? P. 173 (٢)

## المطلب الثالث: رؤية (راند) في حكم الإسلام في الديمقراطية :

تشير بعض دراسات (راند)<sup>(١)</sup> إلى تعدد وجهات النظر لدى المسلمين تجاه الديمقراطية، وإلى أن النقاش محتدم حول ما إذا كان الإسلام متوافقاً مع الديمقراطية أم لا، وتبين أن المسلمين منقسمون في هذا إلى فرق ثلاث:

**الفريق الأول:** التغريبيون<sup>(٢)</sup>، وهم من «يأخذ بالرؤية العامة في الغرب القائلة بأن القيم الديمقراطية هي قيم عالمية وليست مشروطة بسياقات دينية وثقافية خاصة»<sup>(٣)</sup>.

**الفريق الثاني:** وهم (المعتدلون) - في تصنيف (راند) - يرون بأن الديمقراطية في العالم الإسلامي لا بد أن تقوم على النصوص والتقاليد الإسلامية، وهم يبحثون عن نصوص من الكتاب والسنة تدعم القيم الديمقراطية، كالنصوص الآمرة بالشورى<sup>(٤)</sup>.

**الفريق الثالث:** «(الأصوليون المتطرفون)<sup>(٥)</sup>، يرفضون الديمقراطية»<sup>(٦)</sup>، ويرفضون كل ما يتصل بها من المشاركة في التصويت في الانتخابات وغير ذلك<sup>(٧)</sup>. تقول (بينارد): «نحن نعلم أن (الأصوليين المتطرفين) معادون للديمقراطية الحديثة، وللقيم الغربية بصفة عامة، وللولايات المتحدة بصفة خاصة، وأن أهدافهم العامة ورؤاهم لا تتفق مع مصالحنا، وأنهم يعارضوننا ونحن نعارضهم»<sup>(٨)</sup>. وتقول أيضاً: يمثل (الأصوليون) رفضاً رئيساً وشاملاً للديمقراطية، وللقيم الرئيسة

(١) ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P. 66 ؛ A Sense of Siege. P. 99-101

(٢) من إطلاق الباحث.

(٣) Building Moderate Muslim Networks. P. 66

(٤) المرجع السابق.

(٥) الوصف الصحيح لهذا الفريق أنهم: المتمسكون بالكتاب والسنة، وليس كما تنعتهم (راند).

(٦) The Muslim World after 9/11. P. 18

(٧) المرجع السابق.

(٨) Civil Democratic Islam. P. 27

للمجتمع المدني، ولا يتعلق سبب رفضهم للديمقراطية بالتطبيق غير الكامل لها، أو بعيب من عيوبها، بل بما ذاتها<sup>(١)</sup>.

ولا ترى (راند) في الفريق الثالث، الراض للديمقراطية، إمكانية لتحقيق المصالح الأمريكية في نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي؛ لرفضهم جميع أشكالها وصورها. أما الفريق الأول والثاني فهم مناسبون، وصالحون لضمهم إلى (الشبكات المعتدلة)، ولا يهم أن تكون رؤيتهم معتمدة على مصادر غربية أو أدلة قرآنية، لكن ما يهم أن تكون هذه الرؤية تدعم بشكل حاسم التعددية، وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً<sup>(٢)</sup>. تقول (بينارد): "يتضمن (الإسلام التقليدي) عناصر تدعم القيم الديمقراطية والمشاركة والمساواة. ويمكننا غربة هذه العناصر واستخدامها لتبرير الإصلاحات. ومن بين جميع هذه الأسباب التي ذكرناها، نميل إلى اختيار التقليديين<sup>(٣)</sup> لكي يكونوا عملاء أوليين، يعززون إسلاماً ديمقراطياً. ويبدو في الواقع أن هذا هو المسلك الذي ينوي الغرب سلوكه"<sup>(٤)</sup>. وإلى نحو ذلك يذهب (فولر، وليسر)، فيريان أن بإمكان العلماء العصريين من المسلمين - غير العلماء المتشددين - أن يطوّعوا الشريعة الإسلامية، بحيث تتوافق مع السمات الرئيسية للنظام القانوني الدولي الغربي المعاصر، منطلقين في هذا من أسس الكتاب والسنة واجتهادات العلماء السابقين؛ وبذلك يكون بإمكان الأحزاب الإسلامية الاندماج في النظام السياسي الحديث. ويريان أيضاً احتمالاً آخر، وهو : أن يرفض غالبية المسلمين الرؤية الإسلامية في مجال السياسة والحكم، دون القيم والمعتقدات، ويقومون باستيراد أنظمتهم السياسية والقانونية من الغرب، ويشيران إلى أن هذا النموذج موجود بالفعل في تركيا<sup>(٥)</sup>.

(١) Civil Democratic Islam. P. 28

(٢) Building Moderate Muslim Networks. P. 66

(٣) المراد بهم قسمهم الثاني، وهم: (الإصلاحيون)، الذين يقبلون بعض التنازلات في التطبيق الصارم للدين. وهم قسم من (المعتدلين). وقد سبق بيان هذا التقسيم ص ١٣٦.

(٤) إسلام حضاري ديمقراطي، ص ٤٢؛ وبلغته الأصلية: Civil Democratic Islam. P. 29

(٥) ينظر: A Sense of Siege. P. 99-101

ويرى بعض خبراء (راند) أن تطبيق الديمقراطية في بعض البلدان الإسلامية سيصطدم بمسألة أن الديمقراطية لا تتوافق مع الإسلام، فهُم إذن سيبحثون عن حجج تُسوِّغ قبول الإسلام للديمقراطية.

ومن أهم هذه الحجج التي يمكن أن يستثمروها في إشاعة ذلك: «دعم الفكرة القائلة بإمكانية الفصل بين الدين والدولة في الإسلام أيضاً، دون تعريض العقيدة لأي خطر»<sup>(١)</sup>. ومن الحجج: ما يستدل به (راباسا ولارابي) من تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، باعتبارها دليلاً على التوافق بين الإسلام والديمقراطية، حيث استطاع الحزب ذو الجذور الإسلامية من العمل في إطار نظام علماني ديمقراطي، مع احترامه للحدود الفاصلة بين الدين والدولة. وفعله هذا يدحض الحجة القائلة: إن الإسلام لا يمكن أن يتوافق مع الديمقراطية العلمانية الحديثة<sup>(٢)</sup>.

كما تستدل دراسة أخرى بتجربة المسلمين في الهند – الذين يُكوّنون ثاني أكبر تجمع إسلامي في العالم – واندماجهم في العمل السياسي، في ظل دولة جعلت العلمانية أساساً لشؤون الحكم فيها، باعتبار أن هذه المشاركة دليل على التوافق بين الإسلام والديمقراطية<sup>(٣)</sup>.

وقد ظهر اليوم في بعض البلدان الإسلامية من يردد: بأن التغييرات الديمقراطية تتطابق مع الشريعة الإسلامية! والواقع أن بعضها بعيد عن القرب من الشريعة فضلاً عن التطابق. وما أشبه الليلة بالبارحة! فقد كان (ميخائيل غورياتشوف)<sup>(٤)</sup> – الرجل الذي سقط الاتحاد السوفيتي على يديه – يردد، عندما كان يقوم بالتغييرات الديمقراطية: «أود أن أوضح مرة أخرى أننا نقوم بكل

(١) إسلام حضاري ديمقراطي، ص ٧٤، ملحق ج ؛ وبلغته الأصلية:

Civil Democratic Islam. P. 64. Appendix C.

(٢) The Rise of Political Islam in Turkey. P. xiii, 96

(٣) ينظر: The Muslim World after 9/11. P. 306, 318-319

(٤) ولد عام ١٣٥٠هـ/١٩٣١م، درس الحقوق في جامعة موسكو، والتحق بالحزب الشيوعي، وترأس عددًا من المنظمات الشبابية، وعندما تسلم رئاسة الحزب ورئاسة الاتحاد السوفيتي عمل على تحديث الاقتصاد، وتحديد القيادات في الحزب وفي الدولة. موسوعة السياسة ٣٧٢/٤.

إصلاحاتنا وفقاً للخيار الاشتراكي»<sup>(١)</sup>. ولم يمض إلا قليلاً حتى سقط الاتحاد سقوطاً ذريعاً. وبعد عقد من سقوطه يصرح الشخص نفسه: «هدي في الحياة كان هو القضاء على الشيوعية»<sup>(٢)</sup>!

يتضح من ذلك أن خبراء (راند) يسعون لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية بأي طريق كان، ويحاولون أن يضعوا لقبولها موطئ قدم في العالم الإسلامي بأي سبيل، ولا يهمهم أن يكون استناد هذا القبول على أدلة شرعية من الكتاب والسنة، أو تبعاً لرؤية غريبة، إنما المهم أنه يحقق الأهداف الأمريكية.

أما استدلالهم بعمل حزب العدالة وبعمل المسلمين في الهند، فإنه استدلال في غير محله، فالتوافق بين الإسلام والديمقراطية وعدمه إنما يؤخذ من أدلة الكتاب والسنة، وليس من فعل وتجربة الأفراد والجماعات، وإلا فقد يصح أن يقال: إن الإسلام دين إرهاب؛ لأن فئة من المسلمين قامت به! وهذا غير صحيح بشهادة الغربيين أنفسهم، حيث نفوا أن يكون فعل الأفراد المخالف لتعاليم الإسلام دليلاً على صحة الفعل، أو كونه إسلامياً.

بل من المرجح أن استدلالهم بأعمال الأحزاب المخالفة لأدلة الشرع، هو في الحقيقة أسلوب من أساليب الخداع، والتسويق لأهدافهم<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد ذلك الطريقة الانتقائية في حديثهم عن المسلمين في الهند؛ حيث اختاروا إبراز جانب المشاركة الديمقراطية للمسلمين في بعض مناطق الهند، وأغفلوا طريقة المسلمين هناك في

(١) البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا وللعالم، ميخائيل جورباتشوف، ترجمة حمدي عبد الجواد، ط٤،

(القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٠م)، ص ٣٧-٣٨.

(٢) "هل كان غورباتشوف شيوعياً؟"، نجم الدين الدليمي، نقلاً عن مجلة (المواطن) الروسية، ع٢،

٢٠٠٠م. موقع الحوار المتمدن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=225605>

(٣) هذه الجملة من تعليقات زميلي: حسان بن سعود نقرش على مسودة المبحث.

هذه المشاركة، واشتراطاتهم فيها بما يؤدي إلى «الحفاظ على هوية المسلمين وتنظيم شؤونهم، وعدم السماح لأجهزة الحكومة بالتدخل في»<sup>(١)</sup> أحكام النكاح وتوابعه، والموارث والأوقاف<sup>(٢)</sup>. ويستفاد مما سبق: أن تفكير خبراء (راند) يدور حول قبول المسلمين العمل بالديمقراطية، ولا يبحثون ولا يهتمهم أن تكون الديمقراطية متوافقة مع شريعة الإسلام أم لا، ولا أنها تندرج تحت مقاصد التشريع الإسلامي أم لا؛ وهذا يعطي نتيجة مفادها: أن الاستشراق الأمريكي الحديث لا يبحث في أصول الإسلام وأدلته، ولكن يبحث في عمل المسلمين المعاصرين، ويحلل خطابهم المعاصر.

(١) مقالات في السياسة الشرعية، د. سعد بن مطر العتيبي، (الرياض، مجلة البيان، ١٤٣٤هـ)، ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩.

## المطلب الرابع : أهداف نشر الديمقراطية:

تناول كثير من المؤلفين المسلمين والغربيين كثيراً من أهداف الديمقراطية، ومقاصد الغربيين من نشرها في العالم، وسيقتصر الباحث هنا على إيراد الأهداف التي جاء ذكرها في دراسات (راند)، سواء كان ذكر الهدف صريحاً، أم كان لازماً من لوازم ما أوردته الدراسة، مع الاستئناس ببعض استشهادات من خارج (راند) بما يوضح تلك الأهداف.

### ١- إقصاء الدين عن السياسة، ونقل المسلمين من الاحتكام لله تعالى في السياسات والتشريع إلى الاحتكام إلى الأحكام الوضعية:

من أهداف نشر الديمقراطية بين المسلمين: إقصاء الدين عن الحكم والسياسة والتشريع، بنقل المسلمين من الاحتكام لله تعالى في السياسات والتشريع إلى الاحتكام إلى الأحكام الوضعية. وبما أن «الديمقراطية والدين ينتميان إلى عالمين متناقضين»<sup>(١)</sup>، والعلاقة بينهما كانت على الدوام معقدة، بل هناك اعتراف واضح بالنزاع الكلي بين (الأصولية) والديمقراطية<sup>(٢)</sup>؛ مما يجعل نشرها منشوداً، بهدف تحقيق القطيعة بين السياسة والدين.

تقول دراسة (العالم الإسلامي بعد ١١/٩): «السمة المميزة للدولة الإسلامية تقوم على: أن السيادة ليست مستمدة من الشعب، وإنما من الله، وأن الشريعة الإسلامية يجب أن تكون السلطة القانونية العليا في البلاد»<sup>(٣)</sup>. فإذا ما أصر خبراء (راند) والإدارة الأمريكية على السعي حثيثاً في نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي، وهم يعلمون هذه الميزة للدولة الإسلامية، فإنهم يريدون تحريفها وطمسها. وما الديمقراطية إلا «صورة من صور الشرك القديمة، تلبست شكلاً حديثاً، وتسمت باسم عصري لثلبس على الناس دينهم وتفسد عقائدهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) ما الديمقراطية؟ ص ٢٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(٣) The Muslim World after 9/11. P. 26

(٤) التيارات الوافدة وموقف الإسلام منها، ص ١٩٥.



## ٢- إضعاف الوحدة التي يُكوّنها الإسلام بين سكان الدولة الواحدة، وإضعاف الوحدة الإسلامية على مستوى العالم الإسلامي :

الإسلام عامل توحيد، وينبذ الفرقة والاختلاف والتحزب، كما قال ابن القيم -رحمه الله- في وصف المتقين: إن «المتقين كلهم على طريق واحد، ومعبودهم واحد، وأتباع كتاب واحد، ونبي واحد، وعبيد رب واحد، فدينهم واحد، ونبيهم واحد، وكتابهم واحد، ومعبودهم واحد، فكأنهم كلهم إمام واحد لمن بعدهم، ليسو كالأئمة المختلفين الذين قد اختلفت طرائقهم ومذاهبهم وعقائدهم»<sup>(١)</sup>. فطريقة المتقين، وهي طريقة الإسلام الذي هم عليه، طريقة تفضي إلى التوحد، وترفض التحزب والتفرق.

ويعترف أحد خبراء (راند) بأن الإسلام عامل توحيد، بينما الديمقراطية تقوم على التعدد والتحزب المنافي للتوحد، يقول (جوزيف كيشيشيان) في دراسته المنشورة عام ١٤١٣هـ - ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، معلقاً على عدم استمرار جهود تعزيز الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي: «على الرغم من كل الخطوات الإيجابية التي اتُّخذت بعد حرب الكويت<sup>(٢)</sup>، فإنه يبدو من غير المحتمل أن يكون هناك أي تغيير جذري لجهود تحقيق الديمقراطية في الساحة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي. ويظل الإسلام هو النموذج الأساس الذي يقود إلى اتخاذ القرارات المناسبة والمقبولة. ففي السعودية -على سبيل المثال- نجد أن الإسلام قد نجح في تحويل الولاءات من الوحدة القبلية الضيقة إلى مستوى الدولة، كما وفر عنصراً أساسياً للثقة بين أعضاء النظام الحاكم السعودي؛ وبالتالي فإن آل سعود سيحافظون على الإسلام باعتباره العامل البارز في إضفاء الشرعية»<sup>(٣)</sup>.

(١) رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق عبد الله بن محمد المديفر، سلسلة (آثار ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال (٥) : مجموعة الرسائل)، (مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٥هـ)، ص ١٦.

(٢) كالأعمال والإجراءات الإصلاحية التي تمت في دول الخليج بعد تحرير الكويت، وبخاصة في المملكة العربية السعودية، ومن أبرزها تكوين مجلس الشورى.

(٣) Political Dynamics and Security in the Arabian Peninsula Through the 1990s, P. xvii.

وهذا النص في غاية الأهمية، حيث يعترف أحد خبراء (راند) بأن الإسلام عامل توحيد، بينما القبيلة عامل ضيق، فإن توحدت القبيلة الواحدة، فقد لا تتوحد القبائل بمجموعها، وإذا كان هذا كلامهم في شأن القبيلة فإن الأمر في شأن الأحزاب السياسية أضعف من قوة القبيلة على التوحد؛ لأنه يندر أن يتخلى الإنسان عن قبيلته، أما الحزب السياسي فالتخلي عنه وارد ومتكرر، بل إن اضمحلال الحزب بأكمله غير مستبعد.

وهذا يردُّ على رأي خبيرين آخرين في (راند) يزعمان بأن الديمقراطية عامل توحيد وليست عامل تفتيت، يقول (فولر، وليسر) : «الحكم الديمقراطي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التعاون بين الدول الإسلامية؛ إذا كان العالم الإسلامي يسعى إلى المزيد من الوحدة، وتحقيق غاية مشتركة، فإنه سيكون في حاجة إلى العناية بالمشاكل الداخلية الملحة. إذا كانت الاستبدادية، والقيادة غير المسؤولة وغير المقيدة، والشكوك المتبادلة، هي القاعدة في معظم أنحاء العالم الإسلامي؛ فحقيق أن وحدة المسلمين، يُرجَّح لها أن تكون محدودة للغاية»<sup>(١)</sup>.

وعلى فرض أن الديمقراطية عامل توحيد، فإن تطبيقها لن يكون له فائدة إذا كان الغرب لها بالمرصاد، ومنعها من أن تؤدي إلى تكوين وحدة ذات نطاق عريض، يقول (فولر، وليسر) -بعد الكلام السابق- : «والغرب نفسه بالتأكيد له دور يضطلع به لتجنب السياسات التي تؤدي إلى تكوين معارضة واسعة النطاق ضده»<sup>(٢)</sup>. ا.هـ. فالغرب إذن ضد تكوين معارضة كبيرة في العالم، سواء كانت سنية، أم شيعية، أم علمانية، أم شيوعية، أم غيرها، فمصلحته في عدم توسع الدول واتحادها.

ولا يعتقد الباحث أن (فولر، وليسر) يؤمنان حقيقة بأن الديمقراطية في العالم الإسلامي عامل توحيد، والمرجح عند الباحث أنه رأي يريدان ترويجه لتحقيق المصالح الغربية؛ فما فائدة ترغيهما في الوحدة التي يزعمان أن الديمقراطية تُكوِّنها، ثم هما متيقنان بأن الغرب لن يسمح للعالم الإسلامي بذلك!

(١) A Sense of Siege. P. 116-117

(٢) المرجع السابق: P. 117

ومن الاعترافات بظاهرة الاختلاف والتحزب المنبوذ، المتغلغلة في رائدة الديمقراطية: الولايات المتحدة: ما اشتكى منه كبير خبراء (راند) (براين جنكينز) في قوله: «نحن بحاجة إلى الوحدة. الديمقراطية هي ما نملك من قوة. التعصب الحزبي ضعُفنا»<sup>(١)</sup>. ونصه الأصلي:

“We do need unity. Democracy is our strength. Partisanship is our weakness” .

وهو وإن جعل الديمقراطية عامل قوة في نظره، إلا أنها في نظر الباحث عامل رئيس لإذكاء التحزب وترسيخه وتقويته، وما سبب التعصب الحزبي الذي تشكى منه إلا أنه من نتاج الديمقراطية باعتبارها أحد أقوى أسبابه. وما نظرته الإيجابية للديمقراطية إلا لأنه لا يعرف نظاماً صالحاً غيرها، على نحو ما قال (فوكوياما) -عضو مجلس أمناء (راند)-: «من غير المستطاع أن نجد ما هو أفضل من الديمقراطية (الليبرالية) مثلاً أعلى»<sup>(٢)</sup>.

إن الدعوة إلى الديمقراطية في العالم الإسلامي هي -في تقدير الباحث-: (الموجة الثانية لتقسيم العالم الإسلامي)، تقسيمًا داخل التقسيمات الأولى للاستعمار، لكنهما مختلفتان؛ فالموجة الأولى تناولت الأرض بالتقسيم، ووضع حدود جغرافية. بينما الموجة الثانية تناولت تقسيم الناس داخل كل دولة، عبر لعبة (الديمقراطية). وكلما كثر عدد الأحزاب المتنافسة وتقاربت نسبة قوتها، كان التقسيم للدولة يعادل عدد هذه الأحزاب.

وتحاول الموجة الثانية أن تحصل على نفس الآثار السلبية للتقسيم الذي حصلت عليه الموجة الأولى، بل تطمح إلى أن تكون آثارها أشد وأنكى من الأولى.

### ٣- إحلال الديمقراطية هدف استباقي لمنع حدوث أي ثورة غير تعددية، ومنع غزو

دولة جارتها:

تظل الثورة الإيرانية هاجسًا مقلقًا في الذاكرة السياسية الأمريكية، وتخشى من تكرارها في بلدان إسلامية أخرى سُنّية؛ لذا أجرت (راند) عددًا من الدراسات تناولت حالات التمرد والانقلابات في العالم خلال العقود الماضية، وكان من نتائج بعض تلك الدراسات: أنه لم

(١) RAND Review, Vol. 30, No. 2, Summer 2006, P. 11

(٢) نهاية التاريخ وخاتم البشر، فرانسيس فوكوياما، ترجمة حسين أحمد أمين، (القاهرة، مؤسسة الأهرام،

ينجح أي تمرد قام في ظل دولة ديمقراطية حقيقية، تقول دراسة (الحرب بوسائل أخرى) - في تعليقها على بعض النتائج-: "ومثلما أنه لا يفترض أن تقوم الديمقراطيات بخوض حرب مع بعضها البعض، فإنه يمكن أيضاً أن يقال: إن الديمقراطيات لن تنهار بيد التمرد. نعم، شريطة أن تكون الدولة ذات ديمقراطية حقيقية، بمعنى وجود حقوق دستورية كاملة وسيادة للقانون"<sup>(١)</sup>. ويؤيد (دليل المبتدئين في بناء الأمة) أن الديمقراطيات (الليبرالية) نادراً ما تتحارب مع بعضها، وأنها أقل عرضة للتورط في حرب أهلية<sup>(٢)</sup>.

فالديمقراطية -في نظرهم- تُعد قوة استقرار في الشؤون الدولية؛ لذا صار نشرها هدفاً رئيساً لصانعي السياسات الغربية<sup>(٣)</sup>.

وتعدُّ دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١) - المنشورة عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م- الوضع الراهن في الشرق الأوسط بأنه وضع مصيري لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل، وأن هذا الوضع بيئة خصبة لظهور الحركات (الأصولية المتطرفة)، وأن الحكومات الاستبدادية ليس لديها استعداد للتغيير؛ لذا ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط على الحكومات للشرع في الإصلاحات الديمقراطية، وألا تُلقى بالاً لاحتجاجات الدول بالتدخل الأمريكي<sup>(٤)</sup>.

ومما يؤثر في هذا الهدف، ويشكك في جديته، وفي مدى حقيقة سعيهم إليه، أنهم في واقع الأمر لا يريدون للعالم الإسلامي ديمقراطية حقيقية، بل ديمقراطية هم يديرونها، ويفصلونها بمواصفاتهم، كما صنعوها في أفغانستان والعراق بأيدي أمريكية خبيثة.

(١) War by Other Means. P. 388

وينظر: How Insurgencies End, Ben Connable and Martin Libicki, (Santa Monica, Rand, 2010). P. xiv.

(٢) The Beginner's Guide to Nation-Building. P. 189-190

(٣) ينظر: A Sense of Siege. P. 47

(٤) The Muslim World after 9/11. P. 142

٤- عدم وصول الإسلاميين إلى السلطة إلا وفق ضوابط وشروط، ويكون عملهم في السلطة مقيداً:

من أبرز أهداف (راند): السعي جاهدة إلى أن لا يصل الإسلاميون إلى السلطة، وإن تمكنوا من الوصول فيكون بالطريقة الديمقراطية، بحيث يكونون خاضعين لأحكام الدستور لا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويكون بقاؤهم في السلطة بقاء مؤقتاً ينتهي بانتهاء المدة المقررة، أو يترشحون مرة أخرى بالانتخاب.

يشير (فولر، وليسّر) - في الكتاب المنشور عام ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م - إلى أن الواقع السياسي في العالم الإسلامي المعاصر يجعل التنظيمات الإسلامية هي الأكثر احتمالاً للمعارضة السياسية للأنظمة القائمة، وتكتسب مزيداً من الشرعية في نظر الرأي العام، وتسيطر على قاعدة شعبية أكثر من الأطراف الأخرى. فإذا لم تنفتح الأنظمة السياسية على مجموعة واسعة من القوى المتنافسة فإن الإسلاميين هم الوريث الأرجح للسلطة عندما تنكسر الأنظمة الاستبدادية<sup>(١)</sup>.

وتقول دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١): دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحكومات، والتأكيد عليها بالإصلاح السياسي والاقتصادي؛ من أجل التقليل من المساندة الشعبية للجماعات الإسلامية (الأصولية والمتطرفة)<sup>(٢)</sup>.

إذن؛ استباقاً لاحتمال سقوط الأنظمة، يقترح خبراء (راند) أن تتخلى الأنظمة السياسية عن التفرد بالحكومة، وتسمح للقوى المتنافسة بالمشاركة والحكم، وهذا سيُضعف من شعبية الإسلاميين؛ لأن قوى متعددة سوف تنافس لكسب التأييد، وسيدعمها الغرب، وستقتسم الشعب؛ كما أن الإسلاميين لو تمكنوا من الحكم من خلال الطرق (الديمقراطية) فإنهم لن يدوموا طويلاً، ولن يحصل لهم تفرد في الحكومة، ولا استبداد بها، وهذا هو الهدف الغربي المطلوب.

(١) A Sense of Siege. P. 118

(٢) The Muslim World after 9/11. P. 173

## ٥- الوصول إلى فرض نظام عالمي ملزم:

إن الدول إذا تحولت إلى نظام ديمقراطي (ليبرالي)، أصبحت جزءًا من النظام الغربي؛ فيسهل حينئذٍ وضع ضوابط وقوانين ملزمة لجميع هذه الدول بعدم الحياد عن قيم الديمقراطية، وسوف تؤيد الشعوب الغربية أي تدخل غربي في دول تحيد عن شيء من قيم الديمقراطية؛ مما يخفف من ضغط الرأي العام الغربي على سياسة الدول الغربية في التدخلات في أي بلد شاءوا، يقول (د. قريقرى تريفرتون)<sup>(١)</sup>، وينقل عن أحد الباحثين: "بعيدًا عن فرض المصالح الضيقة، تحتاج الولايات المتحدة "لإيجاد ضوابط وممارسات وقيم يلتزم بها العالم" <sup>(٢)</sup>.

وبمعنى أكثر صراحة تقول (بينارد): "يبدو واضحًا بأن الولايات المتحدة والعالم الصناعي الحديث وبالطبع المجتمع الدولي ككل يفضل عالمًا إسلاميًا يتماشى مع باقي النظم، أي أن يكون ديمقراطيًا، وناميًا من الناحية الاقتصادية، ومستقرًا سياسيًا، وتقدميًا من الناحية الاجتماعية، وأن يتبع قوانين وأحكام السلوكيات الدولية" <sup>(٣)</sup>.

ويؤكد ذلك باحث غربي خارج (راند)، عندما يتحدث عن أهداف نشر الديمقراطية، والتعسف في نشرها دون مراعاة لأي عوامل أخرى، يقول: "فالحروب في العراق وأفغانستان إن هي إلا جزء واحد من جهد يفترض أن يكون عالميًا لخلق نظام عالمي عبر "نشر الديمقراطية". وليست هذه الفكرة محض خيال فحسب، ولكنها أيضًا تنطوي على خطر كبير. فالخطاب

(١) من أبرز خبراء (راند)، تقلد فيها عدة مناصب، من آخرها: المدير القائم بأعمال مركز السياسات

التابع للاستخبارات في (راند)، وآخر أعماله لدى الحكومة الأمريكية: نائب رئيس مجلس

الاستخبارات الوطني. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد والسياسة في جامعة (هارفارد). ينظر:

Three Years After. P. 34.

(٢) Making Policy in the Shadow of the Future. P. 4. by: Fareed Zakaria, The Post-

American World, New York: W.W. Norton, 2008, P. 238.

(٣) إسلام حضاري ديمقراطي، ص ٨.

المحيط بهذه الحملة يتضمن أن النظام قابل للتطبيق في شكل "غربي" مقيس، وأنه يمكن أن ينجح في كل مكان»<sup>(١)</sup>.

## ٦- إزالة بعض أسباب المعاداة للولايات المتحدة الأمريكية، أو تقليلها:

يقول (راباسا): «أفضل مشهد في إقامة الديمقراطية في الدول الاستبدادية الصديقة يفترض أن الانتقال من الحكم الاستبدادي -على الرغم من الاضطراب في البداية- سينتج عنه ديمقراطية أكثر، وغير خطرة على البيئة على المدى الطويل. في هذه النظرة: الديمقراطية أو إشاعة الديمقراطية في العالم الإسلامي من شأنها أن تقلل أو تزيل بعض أسباب التطرف والمعاداة للولايات المتحدة الأمريكية»<sup>(٢)</sup>.

## ٧- الحد من العنف والإرهاب:

تقارن دراسة (حرية أكثر، إرهاب أقل) بين حالة الأردن وحالة مصر، حيث سمحت الأردن للجماعات الإسلامية بالعمل في العملية السياسية؛ وقد ساعد هذا على منع التطرف، ومنع ظهور جماعات منشقة عنيفة، على النقيض من الحالة المصرية، حيث منعت مشاركة الجماعات الإسلامية، فانشقت عنها جماعات عنيفة كجماعة (التكفير والهجرة)<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>. وتقول: «من المؤكد أن عملية السماح لآليات مؤسسية جديدة، مثل الأحزاب السياسية، والمجالس النيابية المنتخبة، كان له بعض التأثيرات على الاعتدال وقوى المعارضة، والأهم من ذلك: منع التكون والدعم للأصوات الأكثر تطرفاً»<sup>(٥)</sup>.

(١) العولمة والديمقراطية والإرهاب، إيريك هوبزباوم، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ١٤٣٠هـ)، ص ٩٩.

(٢) The Muslim World after 9/11. P. 3

(٣) سمّت نفسها (جماعة المسلمين)، نشأت داخل السجون المصرية إثر الاعتقالات عام ١٣٨٥هـ، زمن حكم جمال عبد الناصر، وهي جماعة غالية، نهجت نهج الخوارج في التكفير بالمعصية. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب ١/٣٣٣-٣٣٨.

(٤) More Freedom, Less Terror? P. 73

(٥) المرجع السابق: P. 72

وتقول دراسة (حركة كفاية) عن جهود الولايات المتحدة في تعزيز الديمقراطية في العالم العربي، وبخاصة بعد هجمات ١١/سبتمبر: «هذا الاهتمام كان جزءاً من محاولة للحد من العنف والإرهاب المزعزع للاستقرار السياسي»<sup>(١)</sup>.

وهل الديمقراطية فعلاً تحقق الاستقرار، وتحد من العنف؟

الواقع لا يؤيد هذا؛ فإنه في حال فرض الديمقراطية على الدولة الإسلامية المستمسكة بدينها، فمن المرجح أن ما سيحصل هو العكس؛ لأن الرؤية الأمريكية لمكونات الإصلاح الديمقراطي، الهادفة إلى الحد من الإرهاب، هي نفسها تعزز الإرهاب، وتنبته، وتسقيه؛ لأنها تصادم أسس المجتمع الإسلامي، ونظامه، وتشريعه، وتحارب عقيدته، وشريعته، وأخلاقه، وآدابه.

#### ٨- التمكن من خداع الشعوب باستمرار:

ما تفعله الولايات المتحدة من دعوة إلى الديمقراطية والعدل والمساواة وغيرها من القيم البراقة إنما هو تصنع وليس رغبة منها في إرساء جملة هاتيك القيم، وإنما تستعملها ضمن ألعايب السياسة، والعمل خلف الأستار لمناقضة المسار الطبيعي لتلك القيم .

فاختيار الحكومة، وسنُّ بعض التشريعات في (العبة الديمقراطية) لا يباط بالعلماء وأصحاب الخبرة وأهل الحل والعقد، بل هو باب مفتوح على مصراعيه، يلج منه من هب ودب وهم الأغلب، واختيارهم مؤثر، وقد أقتن الغرب فن توجيهه من يلج؛ ليقوم باختيار ما يرغبون ويريدون. (العديد من الدراسات التي أجريت في إطار الحملات الانتخابية، منذ العام ١٩٤٠<sup>(٢)</sup>، أظهرت التأثير الهائل الذي تحدثه الاتصالات الشخصية في تحديد الخيار النهائي للناخبين. كما أن العديد من التحقيقات أظهرت حقيقة العوامل المؤثرة في اختيار فئة من الناس لموقف ما، ورفضها لموقف آخر»<sup>(٣)</sup>. فالديمقراطية إذن تقوم على «امتلاك القلة الغنية لوسائل

(١) The Kefaya Movement. P. vii

(٢) الموافق ١٣٥٩هـ.

(٣) موسوعة السياسة ٢٨٩/٧.



الإعلام والتأثير على الرأي العام وعلى المقترعين، وبالتالي على صنع القرارات بمختلف الوجوه والوسائل»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا المعنى جاء تعريف الديمقراطية -عند غير (راند)- بأنه: «فن حكم البشر عن طريق خداعهم»<sup>(٢)</sup>.

ومن يظن أن الديمقراطية: اختيار الناس بأنفسهم لحكومتهم، فقد جانب الصواب، كما قال العقاد: «الحكومة التي يتولاها الشعب بنفسه لم توجد قط ولا يمكن أن توجد»<sup>(٣)</sup>.

**٩- التأسيس لنظام مرن، يمكن فيه استبدال حكومة بأخرى بسهولة، وبالطرق القانونية:**

يُلاحظ في خطط (راند) والولايات المتحدة الأمريكية أنها تُعنى برأس النظام، ورأس الهرم من الدولة، وتريد بكل جهد أن تنشر (لعبة الديمقراطية) في البلدان؛ لتُقضي وتعزل من لا يرغب الغرب فيهم من الحكام والأحزاب السياسية؛ ولتُوصل من تريد إلى رأس النظام، وعِلية الهرم. وإذا كان الغرب في كل حين يتشكى من تضرر مصالحه بسبب حكم الفرد أو الحزب الواحد، سواء كان الحكم إسلامياً أم علمانياً أم شيوعياً أم غيرها، وحيث يصعب عليه التدخل وتغيير غير المرغوب فيه من الحكام والحكومات، ويكلفه ذلك الشيء الكثير، فالأنظمة الديمقراطية -بطبيعتها- تُمكن الغرب من اختراقها بكل سهولة، وبطرق متعددة، وهم يملكون خبرة كبيرة في هذا المجال.

يقول باحث غربي: أثبتت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية نجاحاً كبيراً في إسقاط الديمقراطيات، ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً في إسقاط الأنظمة الاستبدادية<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق ٧٥٤/٢.

(٢) نفسه ٣٦٣/٣، ونسب التعريف لـ(ديزرائيلي).

(٣) الديمقراطية في الإسلام، عباس محمود العقاد، ط٣، (القاهرة، دار المعارف، د.ت)، ص ١٢.

(٤) "A Timeline of CIA Atrocities", By Steve Kangas, on :

<http://www.huppi.com/kangaroo/CIAtimeline.html>

فالأمر كما قال أحد علماء الاجتماع والسياسيين الأوروبيين<sup>(١)</sup>: إنَّ المهم «هو مراقبة مجموعات القادة وإحلال التوازن بينهم واستبدالهم بين وقت من خلال وسائل سلمية، كالانتخابات مثلاً»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الببلاوي: «الديمقراطية (الليبرالية) تعني إمكان التغيير السلمي في السلطة من فئة إلى أخرى بين الحين والحين. وتنطوي هذه الخاصية على أمرين، الأول هو ضرورة التغيير وتداول السلطة، والثاني أن يتم التغيير بشكل سلمي ووفقاً للإرادة الشعبية. فإذا كان النظام لا يؤدي إلى التغيير أصلاً وإلى استمرار نفس الحكام لفترات طويلة، فإن ذلك يعني أن هناك خللاً ما في شكل النظام الديمقراطي السائد»<sup>(٣)</sup>.

(١) هو: (رالف دارندورف)، ولد في ألمانيا عام ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م، وتوفي عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. ينظر موقع: الموسوعة البريطانية، وموقع الموسوعة الحرة:

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1589081/Ralf-Gustav-Dahrendorf>  
[http://en.wikipedia.org/wiki/Ralf\\_Dahrendorf](http://en.wikipedia.org/wiki/Ralf_Dahrendorf)

(٢) ما الديمقراطية؟ ص ٨٠.

(٣) عن الديمقراطية الليبرالية، ص ٤٦.

## المطلب الخامس: أساليب نشر الديمقراطية ووسائله:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى نشر (الديمقراطية الليبرالية) بكل أسلوب ووسيلة ممكنة، وتارة تعمل على المدى الطويل، وتارة تستعجل الأمور، تقول دراسة (حركة كفاية): «استخدمت الولايات المتحدة وسائل مختلفة لتحقيق التحول الديمقراطي، بما في ذلك التدخل العسكري، وإن كانت قد أطلقت لأسباب أخرى، وكان تنصيب حكومة ديمقراطية هدفاً من أهدافها النهائية»<sup>(١)</sup>.

وفيما يلي أهم الأساليب والوسائل التي دعا إليها خبراء (راند)، من غير ذكر للوسائل العسكرية؛ لجلائها ووضوحها في هذه الفترة.

### ١- الدبلوماسية وأدوات السياسة العامة:

جاء في بحث ليس من بحوث (راند)، ولكنه من التقارير التي أعدت في مجلسي الشيوخ والنواب، قوله: «للولايات المتحدة أن تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات الدبلوماسية، وأدوات السياسة العامة لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط»<sup>(٢)</sup>.

وتُعدّ الدبلوماسية وأدوات السياسة العامة من الأساليب التي ركّز عليها خبراء (راند)، جاء في تقرير (بناء شبكات) قوله: «تشارك الولايات المتحدة في عدد من الجهود بشكل مباشر وغير مباشر على السواء لنشر الديمقراطية وتعزيزها. فمن خلال الطرق الدبلوماسية التقليدية، تشارك الولايات المتحدة في حوار على مستوى الدول وقد وضعت حوافز (مثل: حساب التحديات الألفية) بالنسبة للدول للاشتراك في (مجمع الديمقراطيات). وتؤكد الولايات المتحدة بوجه عام وخاص لمحاورها وللمجتمع الدولي فوائد تطبيق القيم الديمقراطية و(الليبرالية)، مثل: العدالة، والتسامح، والتعددية، وحكم القانون، واحترام الحقوق البشرية والمدنية»<sup>(٣)</sup>.

(١) The Kefauver Movement .P. vii

(٢) U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East. P. 7

(٣) Building Moderate Muslim Networks. P. 46

ويشير التقرير نفسه إلى أن «العديد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب وشخصيات على مستويات عالية يرون أن الدبلوماسية العامة في إدارة (بوش)<sup>(١)</sup> لم تنل التخطيط الاستراتيجي والموارد مثلما حدث في الحرب على الإرهاب»<sup>(٢)</sup>، وهو بهذا يدعو إلى تفعيل أكثر للدبلوماسية الأمريكية في الشؤون الدولية.

وتوصي دراسة (حركة كفاية) بأنه : «ينبغي على الولايات المتحدة حث الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط للشروع في الإصلاح الديمقراطي بطريقة ثابتة لا لبس فيها»<sup>(٣)</sup>. وتسهم السفارات الأمريكية في تعزيز هذا الأسلوب في بعض البلدان، جاء في دراسة تناولت باكستان، قولها: «من خلال السفارة الأمريكية في إسلام آباد، عملت الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية مع مبادرات المجتمع المدني، والتدريب التقني في العمليات السياسية، وتقديم الدعم للانتقال»<sup>(٤)</sup>.

وتارة يلبس هذا الأسلوب لباس الإغراءات والحوافز للدولة، وربط تلك الحوافز بتطبيق الديمقراطية والتزام المسار الديمقراطي، ومن أمثلة ذلك: تشجيع إحلال الديمقراطية في الصومال والالتزام بها، فقد جاء في دراسة (الإسلام المتطرف في شرق أفريقيا): التوصية بـ«النظر في اعتراف دبلوماسي لأرض الصومال كحافز للحفاظ بأرض الصومال على مسار الديمقراطية»<sup>(٥)</sup>.

وتارة يلبس لباساً مغايراً للسابق، فيركز على الضغوط الدولية، كما جاء في توصيات دراسة (حركة كفاية) المصرية عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، قولها : «الضغوط الدولية على الأنظمة الاستبدادية يعمل أحياناً»<sup>(٦)</sup>. وفي موضع آخر من الدراسة، قالت: «على نطاق أوسع، يتعين

(١) الابن.

(٢) Building Moderate Muslim Networks. P. 54

(٣) The Kefaya Movement. P. x

(٤) Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State? P. 175

(٥) Radical Islam in East Africa. P. 76

(٦) The Kefaya Movement .P. 48-49

على الحكومة الأمريكية أن تساعد في تعزيز الضغط الدولي ضد اضطهاد الإصلاحيين<sup>(١)</sup>. وتقول الدراسة نفسها: «إنَّ نشر رسائل من الإصلاحيين في المحافل الدولية، ولا سيما الثقافية منها، يمكن أن يساعد في منع القمع الذي تمارسه الدولة»<sup>(٢)</sup>.

## ٢- المؤسسات الدولية:

تقف الشعوب الإسلامية اليوم موقفًا ساخطًا من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا يكون من الأفضل - في نظر الساسة الأمريكيين - أن يكون دعم مبادرات الإصلاح الديمقراطي من خلال المؤسسات التي لا تتبع للحكومة الأمريكية، وبخاصة المؤسسات غير الربحية منها<sup>(٣)</sup>. و«يرى معظم المحللين أن عمل تلك المؤسسات... من أنجع الوسائل التي يمكن للولايات المتحدة أن تدعم القيم الديمقراطية من خلالها. وهناك اتفاق واسع على أن (مؤسسة آسيا) أنجح هذه المؤسسات غير الحكومية في بنية المجتمع المدني، وتحتاج إلى أن يتكاثر أمثالها بصورة تتناسب مع الشرق الأوسط»<sup>(٤)</sup>.

ويدعو تقرير (بناء شبكات) إلى أن يكون الدعم سرّيًا<sup>(٥)</sup>؛ لأن الدعم العلني قد يشكك الشعوب في مصداقية المؤسسات الديمقراطية التي تتلقى الدعم، وقد قامت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة بتمويل المؤسسات الديمقراطية عبر مؤسسات وقفية، منها ما هو حقيقي، ومنها ما هو وهمي؛ واستطاعت بذلك - لفترة من الوقت - تجنب النتائج السلبية غير المباشرة الناتجة عن الدعم العلني<sup>(٦)</sup>. كما استطاعت الولايات المتحدة كسب حلفاء لها من دول أوروبا الغربية وبخاصة بريطانيا؛ لمساعدتها في هذا الدعم السري ضد الشيوعية، واستمر هذا لمدة

(١) المرجع السابق: P. 49

(٢) نفسه: P. 51

(٣) ينظر: نفسه: P. 48

(٤) Building Moderate Muslim Networks. P. 48 ؛ وينظر: المرجع هنا نفسه: P. 61

(٥) تُفصل (بينارد) في الدعم، بأنه أحيانًا يتطلب أن يكون سرّيًا، وأحيانًا يكون علنيًا؛ باعتبار أن القيم الأمريكية تلقى الاحترام على نطاق واسع من العالم الإسلامي. Three Years After. P. 19

(٦) Building Moderate Muslim Networks. P. 31

عشرين عاماً تقريباً<sup>(١)</sup>. واليوم يُعاد التاريخ نفسه، حذو القذة بالقذة، لتقوم بعض دول أوروبا والمؤسسات فيها بهذه المهمة، لكن ضد المسلمين. وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق توازن للجماعات والمؤسسات الديمقراطية التي تقوم بدعمها، مع مستوى عال من الاستقلالية، بالإضافة إلى ضمان أن مناشطها تتقارب مع الأهداف الاستراتيجية التي تنتهجها الولايات المتحدة على المدى الطويل<sup>(٢)</sup>.

يقول تقرير (بناء شبكات): «عند استشارة بعض خبراء الحكومة، وأساتذة الجامعات، وهيئة الخبراء الاقتصاديين والسياسيين، ظهر بينهم اتفاق... على الحاجة إلى تبني طريقة إقليمية متعددة الدول وغير مباشرة تُمكن الولايات المتحدة من دعم قوى (الاعتدال) بدون أن تقع فريسة للاتهام بالتدخل في الشؤون الإسلامية والمحلية»<sup>(٣)</sup>.

وتدعو كبيرة المحللين السياسيين في (راند) (لوريل ميلر) إلى إنشاء مؤسسات إقليمية، تكون مهمتها تعزيز الديمقراطية، وتقديم المساعدة لإنشاء المؤسسات الديمقراطية، تقول: «ينبغي على المجتمع الدولي أن يشجع إنشاء البنى التحتية في العالم العربي، مثل منظمة إقليمية للديمقراطيات، التي يمكن أن تيسر تقديم المساعدة لبناء المؤسسات وتعزيز الديمقراطية. من خلال الإقناع الأخلاقي يمكن توجيه المساعدات الغربية عبر تنظيم مثل هذه المؤسسات الإقليمية، وستكون أيضاً أكثر قبولاً من الناحية السياسية بالنسبة لبعض البلدان من المساعدة الثنائية»<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق: P. 33-34

(٢) نفسه: P. 34

(٣) نفسه: P. 61

(٤) "Political Change in the Arab World", Laurel E. Miller, RAND Review, vol. 36, No. 2, fall 2012, P. 28.

أهم المؤسسات الدولية الداعمة للديمقراطية التي أشارت إليها بعض دراسات (راند):  
أشار عدد من دراسات (راند) إلى بعض المؤسسات والهيئات والوكالات الدولية العاملة في مشاريع بناء الديمقراطية في العالم الإسلامي، وبعد الاطلاع على مواقع هذا المؤسسات على الشبكة العالمية، أو الاطلاع على معلومات عنها، وجد الباحث أنها جميعها عاملة بجهد، ولها نشاط متعدد، وانتشار كثيف واسع.  
وفيما يأتي أهم هذه المؤسسات:

أ- مؤسسة آسيا (The Asia Foundation)<sup>(١)</sup>: مؤسسة غير ربحية، تأسست عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، تُعنى بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتدعم مبادرات تحسين الحكم، والقانون، والمجتمع المدني، وتمكين المرأة، والتنمية. مقرها الرئيس في مدينة (سان فرانسيسكو) بولاية (كاليفورنيا) في الولايات المتحدة، ولها ثمانية عشر مكتباً حول العالم<sup>(٢)</sup>. وهي من أنجح المؤسسات غير الحكومية في بنية المجتمع المدني، وتُعد أنموذجاً لغيرها من المؤسسات الحديثة<sup>(٣)</sup>.  
ب- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>(٤)</sup>: أحد برامج هيئة الأمم المتحدة، يعمل في ١٧٦ بلد في العالم، وقد جاءت مساعدة البلدان لتحديات (الحكم الديمقراطي) في مقدمة أهداف البرنامج<sup>(٥)</sup>.

ج- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)<sup>(٦)</sup>: إحدى وكالات الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية، وتعنى بتنسيق المساعدات الخارجية، وهي مستقلة وتشرف عليها

(١) Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State? P. 188.

Building Moderate Muslim Networks. P. 46.

(٢) ينظر موقع المؤسسة: <http://asiafoundation.org>

(٣) ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P. 48, 61.

(٤) The Kefaya Movement. P. 48

(٥) ينظر موقع البرنامج:

[http://www.beta.undp.org/content/undp/en/home/operations/about\\_us.html](http://www.beta.undp.org/content/undp/en/home/operations/about_us.html)

(٦) Building Moderate Muslim Networks. P. 46 ؛ The Kefaya Movement .P. 48

وترجمت اسمها موسوعة السياسة بـ (الوكالة الدولية للإغاثة) ٣١٠/٧.

وزارة الخارجية، أنشئت عام ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، في العاصمة (واشنطن)، وقد كُتِب تحت اختصار اسمها في موقعها على الشبكة العالمية عبارة: (من الشعب الأمريكي)<sup>(١)</sup>. "وتعد هذه الوكالة -بحكم وظيفتها- أهم أدوات التأثير الناعمة، وأداة مساعدة فاعلة في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في العالم"<sup>(٢)</sup>.

د- صندوق الدعم الاقتصادي (The Economic Support Fund) (ESF)<sup>(٣)</sup>: أنشأه مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي في العاصمة (واشنطن)، ويقوم بتعزيز المصالح السياسية الخارجية للولايات المتحدة، في المناطق المهمة لمصالحها، ويقدم المساعدات للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية، ويمول برامج الاستقرار الاقتصادي<sup>(٤)</sup>.

هـ- الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)<sup>(٥)</sup>: مؤسسة خاصة، غير ربحية، تأسست عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، في العاصمة (واشنطن)، وهي مكرسة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، بتمويل من مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكي، وتعمل في أكثر من تسعين دولة حول العالم<sup>(٦)</sup>.

و- المعهد الجمهوري الدولي (IRI)<sup>(٧)</sup>: منظمة غير ربحية، وغير حزبية، تأسست عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، في العاصمة (واشنطن)، وتعمل على تعزيز الحرية والديمقراطية في العالم

(١) ينظر موقع الوكالة: [http://www.usaid.gov/about\\_usaid](http://www.usaid.gov/about_usaid)

(٢) "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية"، خالد شمت، موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/news/pages/4ab28cfd-18bd-4014-8071-fb3fff4fb6de?GoogleStatID=9>

(٣) Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State? P. 175

(٤) ينظر ورقة معلومات على موقع وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١/١/٢٠٠٤م، بعنوان:

OTHER BILATERAL ECONOMIC ASSISTANCE.

وينظر موقع اتحاد العلماء الأمريكيين: <http://www.fas.org/asmp/profiles/aid/aidindex.htm>

(٥) Building Moderate Muslim Networks. P. 46

(٦) ينظر موقع الصندوق باللغة العربية: <http://ned.org/languages/ar>

(٧) Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State? P. 188.

Building Moderate Muslim Networks. P. 46.



- النامي، وتعمل في البلدان المهمة لمصالح الولايات المتحدة، ولها أعمال في أكثر من مئة بلد<sup>(١)</sup>.
- ز- المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)<sup>(٢)</sup>: منظمة غير ربحية، وغير حزبية، تأسست عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م في العاصمة (واشنطن)، وتعمل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ولها أعمال في ١٢٥ بلد حول العالم<sup>(٣)</sup>.
- ح- معهد المجتمع المفتوح (The Open Society Institute)<sup>(٤)</sup>: منظمة تأسست عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، في مدينة (نيويورك) في الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى تكوين السياسات العامة التي تضمن المزيد من العدل في النظم السياسية، والقانونية، والاقتصادية، وحماية الحقوق الأساسية، وتعمل في أكثر من سبعين دولة حول العالم<sup>(٥)</sup>.
- ط- مؤسسة التعليم وتطوير الموارد البشرية: تتبع جمعية نخضة العلماء في إندونيسيا<sup>(٦)</sup>، وتُعنى المؤسسة بتعليم الناحبين في شرق (جاوه) عن العملية الديمقراطية<sup>(٧)</sup>.
- ي- مركز الأردن الجديد للدراسات: أنشئ عام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م في الأردن، ويهدف إلى تعزيز الديمقراطية، وتشجيع المشاركة السياسية، وتقوية التشريع الديمقراطي<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر موقع المعهد: <http://www.iri.org>

(٢) Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State? P. 188.

Building Moderate Muslim Networks. P. 46.

(٣) ينظر موقع المعهد: <http://www.ndi.org>

(٤) Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State? P. 188

(٥) ينظر موقع المنظمة: <http://www.soros.org>

(٦) تأسست الجمعية عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م، وتقوم على الطريقة الصوفية، والمنهج العقلي في الفقه

والسياسة. ينظر موقع الجمعية: <http://www.nu.or.id>

(٧) Building Moderate Muslim Networks. P. 110

(٨) Building Moderate Muslim Networks. P. 58

وموقع موسوعة منظمات المجتمع المدني في الأردن: <http://www.civilsociety-jo.net>

ك- مؤسسة ابن رشد للفكر الحر: مؤسسة مستقلة، أنشئت عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م في (برلين) بألمانيا، تسعى لدعم قيم الحرية والديمقراطية في العالم العربي، وتُمنح جوائز للذين يسهمون في الحرية والديمقراطية في العالم العربي<sup>(١)</sup>.

ل- مركز دراسة الإسلام والديمقراطية (مداد) (CSID): منظمة غير ربحية، مقرها العاصمة (واشنطن)، تأسس المركز عام ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ويهدف إلى دراسة الفكر السياسي الإسلامي والديمقراطي ودفعهما للوصول إلى خطاب ديمقراطي إسلامي حديث، وينشط في تأليف ونشر البحوث الدقيقة عن الإسلام والديمقراطية، المستندة على القرآن والسنة والتراث الإسلامي، ويعمل على تطوير مواد المناهج الدراسية، ويقدم التدريب على القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد تعاقد مع مؤلفين محليين في الوطن العربي، تقدمه للعمل مع قادة المجتمع في المغرب والجزائر والأردن ومصر، ونظّم المركز ورش عمل في العديد من بلدان الشرق الأوسط، ويخطط لإنشاء مكاتب له في الأردن والمغرب. ومن مشاريعه المستقبلية: عمل مجلد بالمسلمين الديمقراطيين، وإقامة مؤتمرات وورش عمل تدريبية للتلاميذ المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢)</sup>.

م- المجلس الفلسطيني للإسلام والديمقراطية: غير حكومي، أنشئ عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م في الفلبين، ترأسه (أمينة رسول برناردو)، أول امرأة مسلمة تنتخب في مجلس الشيوخ الفلبيني، ويكرس أعماله لدراسة الفكر السياسي الإسلامي والديمقراطية<sup>(٣)</sup>.

(١) Building Moderate Muslim Networks. P. 116 ؛ وموقع المؤسسة باللغة العربية:

<http://www.ibn-rushd.org/typo3/cms/ar/the-fund/the-fund>

وقد منحت (جائزة ابن رشد) لوسائل الإعلام والصحافة عن عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م لقناة الجزيرة في قطر. ومُنحت الجائزة في أعوام بعدها لأشخاص، منهم: عزمي بشارة، ومحمد أركون، ونصر حامد أبو زيد، ومحمد عابد الجابري. ينظر: موقع المؤسسة، الرابط السابق. ويلحظ أن جميعهم من أصحاب الطرح العصري.

(٢) ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P. 46, 116-117 ؛

وموقع المركز باللغة العربية: <https://www.csidonline.org/arabic>

(٣) Building Moderate Muslim Networks. P. 110 ؛ وموقع المجلس: <http://pcid.org.ph>

ن- مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (مبيي) (MEPI): تأسست عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، يقوم بها مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، وهي مبادرة شراكة أمريكية ثنائية لمواجهة التحديات الديمقراطية والاقتصادية والتعليمية، تعمل على إيجاد شراكات حيوية مع المواطنين لتعزيز تنمية مجتمعات متعددة، وتشاركية، مع المنظمات غير الحكومية، وتموّل برامج تساعد على وضع لبنات الإصلاح الديمقراطي. وسعيًا لتعزيز أهدافها بصورة أفضل عن طريق العمل المباشر مع الشركاء المحليين قامت المبادرة بفتح مكتبين إقليميين لها، مكتب في أبو ظبي ويغطي بأعماله دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، ومكتب في تونس يغطي دولاً أخرى. نفذت المبادرة خلال سبعة أعوام أكثر من ٦٠٠ برنامج في سبعة عشر بلدًا<sup>(١)</sup>.

س- مبادرة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا (BMENA): تعهدت بها مجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى، ابتدأت أعمال المبادرة عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ويراد لها أن تنهض بأعمال تكون مضاهية لأعمال (مؤسسة آسيا)، وتكون مهمتها: دعم جهود تعزيز الديمقراطية والحرية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، بدعم مالي من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حكومات الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأوروبا، وتقوم على أساس أنه يجب على المجتمع الدولي أن يساهم في تمويل مناسب ومستقل لمناشط المجتمع المدني لدعم الديمقراطية والإصلاح. ولا يتضمن موقع المبادرة على الشبكة العالمية تفصيلات كثيرة عنها، لكن يذكر جملة من أعمالها، والموقع يحمل شعار وزارة الخارجية الأمريكية واسمها، وهذا يشير إلى أنها هي المسؤولة عن هذه المبادرة<sup>(٢)</sup>.

وأعمال هذه المبادرة مستقلة عن أعمال المبادرة السابقة (مبيي)، وليست شيئًا واحدًا<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P. 46 ؛

وينظر موقع المكتب الإقليمي للمبادرة في أبو ظبي، باللغة العربية:

<http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov>

(٢) ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P. 61-62 ؛

وموقع المبادرة: <http://bmena.state.gov>

(٣) موقع المكتب الإقليمي ل(مبيي) في أبو ظبي: <http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov>

ع- الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي: سُجلت رسميًا في مصر عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، وهي منظمة غير حكومية وغير حزبية، ولا تهدف للربح، تسعى إلى الإسهام في دفع عملية التطور الديمقراطي، ورفع الوعي بالقيم والمبادئ والممارسات الديمقراطية، وتوطيد قيم التسامح وقبول الآخر، كما تهدف إلى دعم دور القيادات الشابة في مؤسسات المجتمع المدني، وتدريب المواطنين وبخاصة المستضعفين من النساء والشباب على المشاركة في الشؤون العامة<sup>(١)</sup>.

### ٣- دعم المبادرات الديمقراطية الوليدة وحركات الإصلاح الديمقراطي:

من أساليب نشر الديمقراطية: دعم المبادرات والحركات، جاء في دراسة (حركة كفاية) في مصر قبل ثورة عام ١٤٣٢هـ: «ينبغي على الولايات المتحدة أيضًا أن تضع وسيلة لتحديد المبادرات الديمقراطية الوليدة؛ حتى تتمكن من تسهيل نموها وتوجيهها نحو اتخاذ إجراءات عملية وبناءة»<sup>(٢)</sup>.

وفيها أيضًا: «ينبغي على الولايات المتحدة تطوير وسائل أفضل لسبر الظروف السياسية المحلية وفهمها، ودعم حركات الإصلاح المنبثقة عنها»<sup>(٣)</sup>. وتدعو أيضًا إلى تبني جهود حركات الإصلاح الديمقراطي بشكل علني، تقول: «من خلال منافذ وسائل الإعلام ، يمكن للولايات المتحدة المساعدة في إيجاد منصة للإصلاحيين، عبر تبني جهودهم علنًا»<sup>(٤)</sup>.

### ٤- التدريب:

(١) ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P. 59 ؛

وموقع الجمعية: [http://www.egyelections.com/FrontPages/AboutUS\\_AR.aspx](http://www.egyelections.com/FrontPages/AboutUS_AR.aspx)

(٢) The Kefaya Movement. P. xi

(٣) المرجع السابق: P. xi

(٤) نفسه: P. 48

تُقدم الولايات المتحدة الأمريكية التدريب على العمليات الديمقراطية، وقد ظهر هذا بصورة جلية في باكستان، فقد قَدِّمَت عام ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م «التدريب لسياسيين باكستانيين، وقَدِّمَت المساعدة التقنية لنظام اللجان البرلمانية، كما سعت إلى تعزيز قدرة باكستان في تقويم الإجراءات الانتخابية المتبعة»<sup>(١)</sup>.

وتقترح دراسة ل(راند): مساعدة باكستان لجعل السياسة والمؤسسات السياسية أكثر احترافاً<sup>(٢)</sup>، وتوصي بأنه: «ينبغي أن تُقدِّم الولايات المتحدة المساعدة في تدريب الأحزاب السياسية في باكستان، بما في ذلك المسؤولين المنتخبين والعاملين في الحزب، لمساعدتهم على تعلم كيفية العمل بشكل أكثر فاعلية. ويمكن استخدام المساعدات الأمريكية لتدريب النواب الذين يعملون في المجالس المحلية، والعاملين في الجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ»<sup>(٣)</sup>.

وتوصي دراسة (حركة كفاية) المصرية: بأنه «يتعين على حكومة الولايات المتحدة تشجيع المنظمات غير الحكومية لتوفير التدريب للإصلاحيين، بما في ذلك: التوجيهات بشأن بناء ائتلاف، وكيفية التعامل مع الخلافات الداخلية في السعي لتحقيق الإصلاح الديمقراطي... مما يجعل زعماء الإصلاح جاهزين لتسوية خلافاتهم سلمياً وديمقراطياً»<sup>(٤)</sup>.

##### ٥- «العصا الاقتصادية»<sup>(٥)</sup> (economic sticks):

يقترح بعض خبراء (راند) بعض وسائل الضغط لتعزيز العملية الديمقراطية في العالم الإسلامي، حتى وإن كان تراجع الديمقراطية بسبب منع حزب إسلامي من الوصول إلى السلطة. فمن الوسائل التي يقترحها (فولر) تجاه الحكومة الجزائرية، بعد تراجع العملية

(١) Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State? P. 175

(٢) المرجع السابق: P. 188

(٣) نفسه.

(٤) The Kefaya Movement. P. 50

(٥) Algeria: The Next Fundamentalist State? P. xxi

الديمقراطية منذ منع الجبهة الإسلامية للإنقاذ: استخدام العصا الاقتصادية، إما بحجب كثير من القروض التي كانت تقدّم للدولة، وإما بإعادة جدولة القروض وربطها ببدء الحوار السياسي، وإما بتقديم حوافز اقتصادية وربطها بالإصلاح السياسي<sup>(١)</sup>.

## ٦-المفكرون العصريون:

تُعَوِّل بعض دراسات (راند) على المفكرين العصريين من المسلمين لنقل البلدان الإسلامية إلى الديمقراطية، تقول (بينارد): «يُعَدُّ العصريون الوسيلة الأكثر مصداقية لتطوير ونقل الإسلام الديمقراطي»<sup>(٢)</sup>. وتقول أيضاً: «ينبغي علينا أن نقوم بالترويج المناسب للعصريين، بصفاتهم رموزاً وقادة ذوي أثر قيادي مهم، وينبغي علينا كذلك توفير أماكن خاصة وبرامج لدعوتهم، من أجل إبلاغ رسالتهم»<sup>(٣)</sup>.

فلا عجب إذن أن يكون أكثر من حصل على (جائزة ابن رشد) السنوية لدعم قيم الحرية والديمقراطية في العالم العربي هم من هؤلاء الصنف<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق.

(٢) Civil Democratic Islam, P. 39؛ وينظر الترجمة العربية له: إسلام حضاري ديمقراطي، ص ٥١.

(٣) Three Years After. P. 18

(٤) ينظر موقع مؤسسة ابن رشد: <http://www.ibn-rushd.org/typo3/cms/ar/the-fund/the-fund>

## المطلب السادس: عقبات نشر الديمقراطية (الليبرالية) في العالم الإسلامي:

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية جملة من التحديات والعقبات في سبيل نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي؛ نتيجة عوامل متعددة: دولية، ومحلية، وقومية<sup>(١)</sup>. "وعلى الرغم من هذه التحديات العامة، تشارك الولايات المتحدة في عدد من الجهود بشكل مباشر وغير مباشر على السواء لنشر وتعزيز الديمقراطية"<sup>(٢)</sup>. ويسعى خبراء (راند) - في سبيل المضي الأمريكي قدمًا نحو نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي - إلى اقتراح سبل التغلب على هذه العقبات بوسيلة أو بأخرى، ولا يألون جهدًا في هذا. ومن أبرز التحديات والعقبات التي تحدثت عنها دراسات (راند) ما يأتي:

### ١- معارضة الحكام وبعض الجماعات الإسلامية لنشرها:

تواجه جهود دعم الديمقراطية بالمعارضة، لا سيما في الشرق الأوسط، من قبل الحكام؛ إما في الديمقراطية من تهديد لمصالحهم السياسية، ومن قبل جماعات أخرى، ومنها الجماعات الإسلامية<sup>(٣)</sup>.

ومن أسباب تراجع جهود الحكام نحو الديمقراطية: أن الولايات المتحدة جعلت تعزيز الديمقراطية في العراق لوقف الإرهاب، وربطت هذا الهدف بجميع جهودها اللاحقة في بلدان المنطقة؛ ولما فشلت الديمقراطية في تحقيق الاستقرار في العراق، وعجزت عن القضاء على الإرهاب، كان ذلك ذريعة للحكام في المنطقة بوقف جهود التحول الديمقراطي، وصاروا يملكون الحجج التي يدافعون بها ضد الضغط الديمقراطي على دول المنطقة<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P. 63

(٢) المرجع السابق: P. 46

(٣) المرجع نفسه: P. 45 ؛ وينظر: A Sense of Siege. P. 125-126

(٤) ينظر: More Freedom, Less Terror? P. 172

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية التغلب على هذا التحدي، من خلال بعض الوسائل والأساليب المناسبة في هذا المجال، مما سبق عرضه في المطلب السابق.

كما حاولت (بينارد) أثناء إعدادها لتقرير (إسلام حضاري ديمقراطي) أن تجعل الدفاع عن قيم المجتمع المدني والديمقراطية يقوم على أساس الأحاديث النبوية، إلا أنها وجدت أن هذه الطريقة لا تصلح إلا أن تكون أداة ثانوية تكتيكية؛ وذلك لعدة أسباب، منها: أنها لا تقود إلى اتخاذ قرار بشأن موضوع ما، بل تفسح المجال بقوة للآراء المضادة التي يقودها (الأصوليون)، وهم أقوى من غيرهم في بيان المعنى المراد من الحديث، فالمعركة إذن ستكون على أرضهم ووفق شروطهم، ولا يمكن (للإصلاحيين) إحراز أي نصر في هذه الظروف. ومع ذلك فإن (بينارد) ترى أنه ليس من الحكمة ترك الاستفادة من هذا المجال، فإن الغالبية العظمى من الشعوب الإسلامية يتسمون بالأمية، وغياب الثقافة، والخضوع للسلطات المحلية، والالتزام بالتقاليد؛ فينبغي ألا تفقد مخيلة الناس تلك الأحاديث الداعية إلى الديمقراطية، كما أنها لا ترغب في أن تصبح الصبغة البارزة لفهم الإسلام هي الصبغة (الأصولية)، في ظل غياب صبغة غيرها<sup>(١)</sup>.

## ٢- فشل محاولة نشر (الديمقراطية الليبرالية) بالقوة، وسقوط الأنموذجين المفترضين

### لها في أفغانستان والعراق:

تُعدُّ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة نشر الديمقراطية بالقوة في العالم الإسلامي تجربة فاشلة، ويؤكد بعض دراسات (راند) هذا الفشل، تقول إحدى الدراسات: «تلقت الولايات المتحدة درسًا قاسيًا بمحاولتها تعزيز التعددية، ناهيك عن الديمقراطية، عن طريق القوة... وقد تجلّى ذلك في تجربتي العراق والأزمة الاقتصادية»<sup>(٢)</sup>.

وبفشل محاولة نشر الديمقراطية بالقوة سقط الأنموذجان المفترضان (للمدعى الديمقراطية الليبرالية) المتمثل بأفغانستان والعراق، حيث تشير جملة من إصدارات (راند) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى غزو أفغانستان والعراق مطلع هذا القرن الميلادي؛ لتجعل من الأولى

(١) ينظر: إسلام حضاري ديمقراطي، ملحق أ، ص ٦١.

(٢) Making Policy in the Shadow of the Future. P. 18



أنموذجًا للديمقراطية في آسيا الوسطى، ومن الثانية أنموذجًا للديمقراطية في الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>. ويُفهم من هذا أن الحرب كانت لأسباب سياسية، كما قالت وثيقة لـ (راند) في حديثها عن (الحرب) بصفة عامة: «إن الحرب هي مواصلة للسياسات بوسائل أخرى، الكل يعرف ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وترى دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١)، الصادرة بعد احتلال العراق بعام: أن «العراق أصبح محور الولايات المتحدة لجهود الإصلاح في المنطقة، ونجاحها فيه سينقل النجاح إلى جميع أنحاء المنطقة»<sup>(٣)</sup>. وتقول أيضًا: «سوف يعتمد تأثير العراق على التطور السياسي في الشرق الأوسط الكبير على ما إذا كان العراق الجديد يمثل دولة ديمقراطية مستقرة ذات تعددية، أم أنه سيعود إلى الاستبداد والصراعات العرقية»<sup>(٤)</sup>.

وتقول ورقة ورشة عمل: «نأمل أن العراق سيكون منارة للديمقراطية في الشرق الأوسط»<sup>(٥)</sup>. وتقول دراسة ثالثة: إن «الديمقراطية العلمانية في ظل عراق موحد يمكن أن تكون

(١) منها: P. 7 Negotiating with Iran.

ومنها في الشأن العراقي خاصة : The Muslim World after 9/11. P. 141, 142.

Occupying Iraq. P. xiii, 81, 329.

Carnegie-RAND: Workshop on the Future of the Greater Middle East. P. 8.

وأشار محمود علي الخطيب إلى ندوة سرية عُقدت برعاية مركز (نيكسون) في ٢٧/٣/٢٠٠٣م، وأنه جرى فيها التوصل إلى أن رعاية المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية لن تحصل على أكمل صورة إلا بواسطة أنظمة ديمقراطية، وإزاحة أنظمة غير ديمقراطية، وأن تدمير نظام صدام حسين سوف يهيئ الفرصة لإقامة ديمقراطيات عديدة في المنطقة تبدأ بالعراق وتنتقل إلى كل المنطقة. ينظر: الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، (نشر إلكتروني، موقع كتب عربية، ٢٠٠٦م)، ص ٥٤.

(٢) Comparing Alternative U.S. Counterterrorism Strategies. P. 262

(٣) The Muslim World after 9/11. P. 142

(٤) المرجع السابق: P. xxi

(٥) Carnegie-RAND: Workshop on the Future of the Greater Middle East. P. 8

أنموذجًا إيجابيًا بالنسبة للمنطقة»<sup>(١)</sup>، وتُضيف: إن غزو العراق لتحويله إلى أنموذج للديمقراطية هدف أعلن للولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>، وليس سرًا.

لكن لم يلبث الاحتلال الأمريكي إلا بضع سنوات حتى ظهر فشل المهمة، وعجز عن تحقيق الهدف، تقول دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١): «السوء الحظ تبدد الزخم المبدئي للتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير؛ بسبب المقاومة العنيفة لسلطة التحالف في المناطق السنية في العراق، وبسبب تطوير وتكثيف (التمرد). على المدى القصير فإن رد الفعل السلبي في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي إزاء صور العنف والصراع والمصابين المدنيين التي تعرضها المحطات الفضائية العربية، كالجزيرة والعربية، والإعلان عن إساءة معاملة السجناء في سجن أبو غريب قد جعل متابعة مهمة الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير أكثر صعوبة»<sup>(٣)</sup>.

ومع بدايات ظهور تعثر نجاح التحول الديمقراطي في العراق تدعو الدراسة السابقة إلى الحد من الأثر المركزي للعراق على الشرق الأوسط، تقول: «حتى لو فشلت الجهود في العراق، فالإصلاح في الشرق الأوسط سيبقى على المدى الطويل الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة؛ ولذلك قد يكون من الضروري الحد من الأثر المركزي للعراق بوصفه حجر الزاوية الإقليمية للتحول الديمقراطي . يجب على الحكومة الأمريكية أن تكون مستعدة مع الخيارات السياسية للاستمرار في الضغط من أجل الإصلاح»<sup>(٤)</sup>.

وتقول دراسة (بسط مستقبل الحرب الطويلة): إن الفكرة القائلة بأن ولادة الديمقراطية في أفغانستان والعراق ستؤدي إلى انتشارها في كافة أنحاء المنطقة برمتها، قد فقد مصداقيتها منذ زمن<sup>(٥)</sup>.

(١) Occupying Iraq. P. 329

(٢) المرجع السابق: P. 81

(٣) The Muslim World after 9/11. P. 56

(٤) المرجع السابق: P. 142-143

(٥) Unfolding the Future of the Long War, P. 105

وترى دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١): أن هناك متطلبات ينبغي على الاستراتيجية الأمريكية التركيز عليها لعموم دول الشرق الأوسط، حتى وإن فشلت خططها في العراق، باعتبار أن هذه المتطلبات الهدف الاستراتيجي على المدى الطويل، وأشارت الدراسة ضمناً إلى هذه المتطلبات، وهي: بناء المجتمع المدني، والاهتمام بحقوق المرأة، ومعالجة البيئة السياسية القمعية، والركود الاقتصادي، وتطوير النظم التعليمية<sup>(١)</sup>.

ومن التوصيات أيضاً في سبيل التغلب على تحدي فشل التعزيز بالقوة: «أن تكون نقطة البداية هي بناء شراكة مع الهيئات الخاصة في المجتمع المدني والاعتراف بها باعتبارهم لاعبين انتقالين مهمين بصورة متزايدة»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يظهر أن توجه خبراء (راند) يتجه نحو المطالبة بنشر الديمقراطية بالطرق السلمية، والتركيز على بناء أسسها، وتكوين رعاها.

### ٣- ضعف بريق النموذج الديمقراطي التركي للشرق الأوسط :

بعد فشل محاولات تعزيز الديمقراطية بالقوة، وسقوط الأنموذجين المفترضين لها، ظهرت بعض البدائل الأخرى للنماذج التي يمكن تعزيز الديمقراطية من خلالها بالطرق السلمية، وأبرزها الأنموذج التركي في ظل حكومة (حزب العدالة والتنمية) ذي الجذور الإسلامية، ودار التساؤل حوله: هل يصلح أنموذجاً للديمقراطية في الشرق الأوسط؟

خلصت بعض دراسات (راند) إلى عدم صلاحية هذا الأنموذج للشرق الأوسط، فترى دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١) المنشورة عام (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م): بأن الأنموذج التركي لن يكون له جاذبية في الشرق الأوسط، لأسباب تاريخية عميقة<sup>(٣)</sup>.

ويرى (ستيفن لارابي) في ورقة العمل، والدراسة، المنشورتين عام (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م): أنه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية تجنب تصوير تركيا بصفتها أنموذجاً للبلدان الإسلامية في الشرق الأوسط؛ لأنه أنموذج غير مقبول، فالدول العربية لا تزال تنظر إلى تركيا بأنها قوة

(١) ينظر: The Muslim World after 9/11. P. 142

(٢) Making Policy in the Shadow of the Future. P. 18

(٣) The Muslim World after 9/11. P. 205

استعمارية سابقة؛ وهناك سبب آخر يتعلق بتركيا نفسها، حيث إن تقديمها أنموذجًا للشرق الأوسط يدفع بها سياسيًا نحوه، والجيش التركي متضايق من محاولات الولايات المتحدة في تصوير تركيا أنموذجًا للشرق الأوسط، ويخشى أن يؤدي هذا إلى تعزيز (الإسلام السياسي) في تركيا، وتقويض مبدأ العلمانية والهوية الغربية لتركيا على المدى الطويل<sup>(١)</sup>.

ويُفهم من كلام (لارابي) - في موضع آخر - أنه لا يلغي الاستفادة من التجربة التركية، بل يرى: أن "تركيا المعاصرة مفتاح حالة اختبار لمهمة الإسلام في السياسة، وتأثيره على السياسة الخارجية"<sup>(٢)</sup>. بل ويدعو إلى إيجاد شراكة بين الكيانات الرئيسة في تركيا مع مجموعات ومؤسسات في مناطق أخرى من العالم الإسلامي؛ لنشر مبدأ التعددية والتفسيرات (المعتدلة) عن الإسلام<sup>(٣)</sup>. فهو إذن يرى أهمية الاستفادة من التجربة التركية، ونقلها لباقي دول العالم الإسلامي، من غير أن تكون أنموذجًا.

ومع ضعف بريق الأنموذج التركي اتجه باحثو (راند) للبحث عن بديل آخر. وربما كان البديل: مصر بديلة عن العراق، وباكستان بديلة عن أفغانستان.

ويظهر أن مصر كانت أنموذجًا مرشحًا في بداية حرب العراق أو قبله، حيث صرّح الرئيس الأمريكي في ١٤٢٤/٩ هـ الموافق ٢٠٠٣/١١ م، بأن الحكومة الأمريكية ترى أو تريد من مصر أن تكون قائدة الديمقراطية لجميع الدول في الشرق الأوسط<sup>(٤)</sup>. وتقول دراسة (حركة كفاية) عام ١٤٢٩ هـ: "ينبغي على الولايات المتحدة تحسين قدرتها على المشاركة الإيجابية في العالم العربي. لحسن الحظ أنه يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بمهام بناءً كبيرة في المنطقة، فمعظم العرب توافون للتغيير... وآفاق التحول الديمقراطي تبدو واعدة في مصر، حيث تسعى أغلبية كبيرة من

(١) The Rise of Political Islam in Turkey. P. 83, 97 ؛

Turkey as a U.S. Security Partner. P. 31.

(٢) The Rise of Political Islam in Turkey. P. 1

(٣) المرجع السابق: P. xiv

(٤) ينظر: The Muslim World after 9/11. P. 132

السكان للإصلاح»<sup>(١)</sup>.

أما في باكستان فقد اتجهت الجهود الأمريكية بدعم قوي لتعزيز الديمقراطية فيها، ابتداء من عام ١٤٢٨ هـ، وليس قبله<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- غنى بعض الدول الإسلامية:

إذا كان لدى الدولة ثروات تكفيها عن مد اليد إلى غيرها بطلب المساعدة؛ فإن هذا يمنحها قوة في عدم تمكن أقطاب الدول الغنية من استغلال حاجتها بربط المعونات ببعض الأهداف التي يفرضها المانحون، فغنى الدولة يجعلها تتأبى على بعض الأساليب المستخدمة للترويج لإرساء أسس الديمقراطية، جاء في تقرير (بناء شبكات): يكون نطاق الوسائل التقليدية لدعم الديمقراطية في الدول الأكثر ثراءً، التي لا تتلقى معونات خارجية من الولايات المتحدة، ما هو إلا نطاق محدود<sup>(٣)</sup>.

«ويشير التقرير كذلك أن الولايات المتحدة قد أعلنت عن مبادرات صُممت خصيصاً للتغلب على تلك المشكلة»<sup>(٤)</sup>.

#### ٥- تراجع دعم مجلسي الشيوخ والنواب والرأي العام الأمريكي لنشرها في العالم الإسلامي:

من التحديات التي تواجهها الإدارة الأمريكية : معارضة الرأي العام لنشر الديمقراطية في العالم الإسلامي، وقد قلل مجلس الشيوخ والنواب من دعمه لجهود نشرها؛ لأنها مهمة صعبة جداً، ولن تؤدي إلا إلى القليل من النتائج الملموسة؛ ولأنها من الممكن أن تؤدي إلى وصول الجماعات الإسلامية إلى الحكم، مثل الفوز الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية<sup>(٥)</sup>.

(١) The Kefaya Movement. P. 52

(٢) ينظر: Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State? P. 143

(٣) Building Moderate Muslim Networks. P. 49

(٤) استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، ص ٢٤.

(٥) Building Moderate Muslim Networks. P. 45

## المطلب السابع: سبل تعامل المسلمين مع نشر الديمقراطية:

أبانت المطالب السابقة مدى الخطر المحدق الذي يضطلع به الغرب في نشر الديمقراطية في بلدان المسلمين، حتى رموهم بقوس واحدة؛ مما يحتم على العالم الإسلامي بأجمعه، حُكاماً ومحكومين، إعلان حالة الخطر، والقيام بضخ سيل من الرؤى والأفكار والأعمال في سبيل مواجهة هذا التحدي.

وفيما يلي جملة من المعارف، ينبغي أن نَعلمها، وننشر علمها بين الناس، وجملة من الأعمال يجدر أن نقوم بها، ونحث الناس على القيام بها، وليست هذه حاصرة، وإنما مداخل وأمثلة لسبل التعامل.

### ١- معرفة خطر الديمقراطية ومساوئها، وإبرازها للناس، ونشر محاسن الحكم الإسلامي:

ينبغي على المسلمين أن يعلموا أن الديمقراطية التي تريد (راند) والولايات المتحدة نشرها في بلاد المسلمين تقوم في ظلمات ثلاث: تحكيم غير الله تعالى وشرعه؛ وإشاعة الحريات المحرمة في دين الله تعالى، اعتقاداتاً، أو قولاً، أو فعلاً؛ وفصل الدين عن الحياة. كل ظلمة من هذه الظلمات تمثل ركيزة من ركائز الديمقراطية التي يسعون وراءها، ولن يرضوا بخلافها، ولا بأجزاء منها، وهذا ما قرره تعريفهم للديمقراطية، وطموحاتهم فيها.

فالديمقراطية - بالمفهوم العام، وبمفهوم (راند) أيضاً- تُعلي من شأن الإنسان، وتجعله هو المشرّع من دون الله تعالى، كما تمنحه التحلل من الاحتكام والرد إلى الله تعالى وإلى الرسول ﷺ، يقول محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: «وقد دل القرآن العظيم في آيات كثيرة أن من يتبع نظماً وقوانين وضعها شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مدعيّاً أن تشريع خالق السماوات والأرض لا يصلح لتنظيم العالم، ولا يُساير التطور... فهذا لا شك بين أهل العلم في أنه كافر كفرًا بواحًا مخرجًا عن دين الإسلام»<sup>(١)</sup>، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ

(١) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٣٧٠/١.

هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿١﴾، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ﴿٢﴾، ويقول سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ ﴿٣﴾، ويقول سبحانه: ﴿وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ ﴿٤﴾.

وعن عدى بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يَا عَدِيُّ اطْرَحْ هَذَا الْوَثْنَ مِنْ عُنُقِكَ»، قال: فطرحتُه، وانتهيتُ إليه وهو يقرأ سورة براءة، فقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ﴿٥﴾، قال: قلت: يا رسول الله، إننا لسنا نعبدهم، فقال: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحْلِلُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحْلِلُونَهُ؟» قال: قلت: بلى، قال: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ» ﴿٦﴾.

«معناه أنهم أنزلوهم منزلة ربه في قبول تحريمهم وتحليلهم لما لم يحرمه الله ولم يحله الله» ﴿٧﴾.

فالنظام الديمقراطي يقوم على ركيزة عبادة الناس في الحكم والتشريع، بينما الإسلام جاء لإخراج الناس من عبادة الناس إلى عبادة رب الناس، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۝١ مَلِكِ النَّاسِ ۝٢ إِلَهِ النَّاسِ﴾ ﴿٨﴾، وفي (الديمقراطية الليبرالية) «عشرات من الآلهة الزائفة

(١) سورة المائدة، من الآية: ٤٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

(٤) سورة المائدة، من الآية: ٤٩.

(٥) سورة التوبة، من الآية: ٣١.

(٦) سبق تخریج ص ٢٤٨. الترمذي؛ والطبري وهذا لفظه، جامع البيان ١٤/٢١٠، ح ١٦٦٣٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٤/٦٩.

(٨) سورة الناس، الآيات: ١-٣.

تعبد مع الله أو من دون الله، وكلاهما سواء. فإن عبدت مع الله فهو الشرك، وإن عبدت من دون الله فهو الكفر»<sup>(١)</sup>.

«والذين يتحاكمون إلى غير ما أنزل الله، ويزعمون الإيمان، بين الله في سورة النساء أن دعواهم هذه كاذبة يُتعجب من كذبها»<sup>(٢)</sup>: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝﴾<sup>(٣)</sup>. «والتحاكم إلى الطاغوت يشمل كل تحاكم إلى غير ما أنزله الله»<sup>(٤)</sup>.

ويجدر التنبيه إلى أنه الحكم بما تضمنته تلك النصوص ومعانيها على معين، سواء كان فردًا، أم حزبًا، أم دولة، لا يجوز إلا بشروط وضوابط، وسلامة من الموانع، ومرد ذلك إلى أهل العلم الراسخين، يحكمون به بناء على مقتضى فهم مجمل النصوص، ودراسة الواقع وفهمه بشكل صحيح.

«لقد كانت الديمقراطية وشعارات الحرية هي اللعبة الكبرى التي نفّذت اليهودية العالمية عن طريقها مخططها كله»<sup>(٥)</sup>. وهي «أداة ضخمة لإتلاف إنسانية الإنسان بإعطاء الفساد الديني والفساد الخلقي شرعية كاملة، وجعل ذلك جزءًا أصيلاً من مفهوم الديمقراطية ومفهوم الحرية. فتحت هذا الشعار - شعار الحرية - ظل «الإنسان» الأوروبي يجد التشجيع المستمر على التحلل من دينه وعقيدته»<sup>(٦)</sup>.

(١) مذاهب فكرية معاصرة، ص ٢٣٠.

(٢) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٣٠/٣.

(٣) سورة النساء، الآيتان: ٦٠-٦١.

(٤) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٣٧٥/١.

(٥) مذاهب فكرية معاصرة، ص ٢١٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٢١٩.



ومن مساوئ الديمقراطية -باعتقادها على التصويت- أنها قد تُلغي الحق المتعين، والمصلحة المتحققة، حتى صار من المخازي التي وصلت ببعض بلدان المسلمين أن اقترعوا على (الإسلام)، هل يكون دين الدولة أم لا؟ قال القراني رحمه الله<sup>(١)</sup>: «اعلم أنه متى تعينت المصلحة أو الحق في جهة، لا يجوز الإقراع بينه وبين غيره؛ لأن في القرعة ضياع ذلك الحق المتعين، أو المصلحة المتعينة. ومتى تساوت الحقوق أو المصالح فهذا هو موضع القرعة عند التنازع، دفعًا للضغائن والأحقاد، والرضى بما جرت به الأقدار، وقضى به الملك الجبار»<sup>(٢)</sup>.

وينتقد محمد إقبال<sup>(٣)</sup> الطريقة الغبية في الديمقراطية التي تنظر إلى الكم، وتحمل الكيف، يقول: «الديمقراطية نظام للحكم تُعَدُّ فيه الرؤوس ولكن لا توزن»<sup>(٤)</sup> أ.هـ.

(١) أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القراني، من علماء المالكية، برع في الفقه وأصوله وغيرهما، تتلمذ على العز بن عبد السلام وغيره، ودُرِّس بالمدرسة الصالحية بالقاهرة، من مؤلفاته: (شرح تنقيح الفصول)، و(الدخيرة)، توفي بمصر سنة ٦٨٤ هـ. الوافي بالوفيات ١٤٦/٦ - ١٤٧؛ والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، (القاهرة، دار التراث، ١٩٧٢ م)، ٢٣٦/١ - ٢٣٩.

(٢) الفروق، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القراني، تحقيق عبد الحميد هندراوي، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٣ هـ)، ١٠٧/٤.

(٣) ولد في مدينة (سيالكوت) في البنجاب، ونشأ في عائلة متدينة، شاعر، مفكر، حصل على الدكتوراه في الفلسفة في بريطانيا، وانهمك بعد عودته في سياسة الهند، وكان عضوًا في مجلس النواب، وعضوًا في اتحاد عموم الهند الإسلامي، الذي كان له أثر فاعل في انفصال باكستان عن الهند. له مجموعة دواوين بالفارسية والأوردية، ومؤلفات في علم الاقتصاد وتاريخ الهند والفكر الإسلامي، وغير ذلك. توفي عام ١٣٥٧ هـ/ ١٩٣٨ م. ينظر: محمد إقبال وموقفه من الحضارة الغربية، خليل الرحمن عبد الرحمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٤/ ١٤٠٥ هـ)، ص ٣٥-١٣٣؛ وموسوعة الحركات الإسلامية، ص ١٦٥؛ والموسوعة العربية العالمية ١٠/٢.

(٤) محمد إقبال وموقفه من الحضارة الغربية، ص ٢٠٨، نقلاً عن ديوان محمد إقبال (ضرب كرم) باللغة الأوردية، ص ١٤٩.

وليست الديمقراطية نظامًا سياسيًا صرفًا، بل هي عقيدة ومنهج حياة، يُراد منها أن تحل محل عقيدة التوحيد، وتشريعًا تستبدل به الأمة تشريع رب العبيد. وإنَّ لهٓٓ المسلمين خلفها إنما هو لهٓٓ خلف سراب، لن يسد رمقهم فضلاً عن أن يُروّهم. وأي فلاح وأي نجاح يمكن أن تحقّقه ظلمات الديمقراطية! «فالذين يقولون نأخذ الديمقراطية صورة سياسية وليس من الضروري أن نأخذ معها الرأسمالية الجامحة هم واهمون في محاولة فصل وجه من هذا النظام عن وجه آخر»<sup>(١)</sup>.

إن الديمقراطية التي تسعى إليها الولايات المتحدة لا تخدم الإسلام البتة، بل هي ضده، وتقوم على المخادعة والدهاء والغش، والإلزام بالقيم الغربية. وعلى المسلمين أن يعلموا علم اليقين أنها لعبة جديدة من ألعايب الاستعمار، يريد من خلالها إفساد عقيدة المسلمين، وشريعتهم، وأخلاقهم، ويحكم قبضته على إدارة حكاهم، بحيث لا يستعصي حاكم عليه، ويُغيّرهم كل حين.

وإذا كان النظام الإسلامي فريد في جمع المختلفين، وتوحيد آرائهم، بردهم إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، فإن النظام الديمقراطي عاجز عن احتواء خلاف الاثنين فضلاً عن علاهم، بل يؤصّل للاختلاف ويجعله منهجًا باطراد، يقول أحد أعضاء<sup>(٢)</sup> مجلس الشيوخ الأمريكي عن حال حزبين لا ثالث لهما في الولايات المتحدة: «أنت فريق ضد الفريق الآخر، ولا مجال لتلاقى الفريقين. إذا ما كانت الفكرة ديمقراطية<sup>(٣)</sup>، فيجب عليّ الوقوف ضدها لأنها صادرة عن ديمقراطي، والعكس صحيح»<sup>(٤)</sup>.

(١) مذاهب فكرية معاصرة، ص ٢٠٤.

(٢) هو (ليندسي غراهام Lindsey Graham).

(٣) أي يقول بها الحزب الديمقراطي، ويقابله الحزب الجمهوري، وهما الحزبان المتنافسان دومًا.

(٤) A House Divided: Polarization and Its Effect on RAND, James A. Thomson, (Santa Monica, Rand, 2010). P. 11. Quoted in Ronald Brownstein, The Second Civil War: How Extreme Partisanship Has Paralyzed Washington and Polarized America, New York: Penguin Press, 2007, P. 12.

على الرغم من وصف عدد من دراسات (راند) للديمقراطية التركية بأنها من أفضل الديمقراطيات في العالم الإسلامي، إلا أن بعض هذه الدراسات تتوقع نمو التوترات بين العلمانيين والإسلاميين<sup>(١)</sup>؛ فالديمقراطية مهما كانت قوية لا تقود نحو الوحدة والتآلف، بل العكس هو الصحيح، وهذا بخلاف النظام الإسلامي.

ومساوئ الديمقراطية كثيرة جدًا، من حدوث الفراغ السياسي عند شدة التنزع، ومن التزوير في التصويت والانتخابات، وما ينتج عن ذلك من تبادل الاتهامات المفضي إلى الفرقة والتنازع والشقاق والفوضى، ومن أنها ليست صالحة للتطبيق في كل بلد ولا على كل شعب، إلى غير ذلك من مساوئها الكثيرة، بل وكل حين يكتشف أربابها سيئة من مساوئها تنبئ عن ضعف هذا النظام وعجزه وفشله.

## ٢- معرفة أن الحكم الإسلامي هو الذي يقبله الله تعالى ويرتضيه، وأن الديمقراطية تقضي على شكل الدولة الإسلامية وجملتها من مكوناتها:

ينبغي معرفة أن النظام الإسلامي في الحكم، هو الذي أمر الله به، وهو الذي يرتضيه، قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: «مالك الخلق وتديرهم»<sup>(٣)</sup>. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، «فالأمر أمره، والنهي نهي، والدين ما شرع، والحلال ما أحل، والحرام ما حرم، ومن أراد أن يتبع تحليلاً وتشريعاً لغيره فقد اتخذ غيره رباً، وهو مشرك بخالق السماوات والأرض؛ لأن الشرك به في حكمه كالشرك به في عبادته»<sup>(٥)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ

(١) ينظر: Turkey as a U.S. Security Partner. P. x

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ٥٤.

(٣) النكت والعيون، علي بن محمد الماوردي، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، ٢/٢٣٠.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ٥٧.

(٥) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٧٥/٢.

بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِنَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَخَذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾.

وكل حكم غير حكم الإسلام هو من حكم الجاهلية، قال ابن كثير رحمه الله : «ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات، التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات، مما يضعونها بأرائهم وأهوائهم»<sup>(١)</sup>.

إن «النظام المتبع هو نظام الله لا نظام إبليس، ولا قانون الشيطان؛ لأن قانون الشيطان صرح الله بأن من اتبعه مشرك، في قوله ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾»<sup>(٢)</sup> «فصرح بأن من أطاع تشريع الشيطان في حل الميتة أنه مشرك برب العالمين، ولا شك أن اليهود والنصارى أطاعوا الشيطان فيما هو أعظم من إباحة الميتة كما لا يخفى»<sup>(٣)</sup>.

«الحكومة الإسلامية مقيدة باتخاذ القرآن دستوراً لها، وملزمة بالنزول على أحكامه التي لا تقبل التبديل ولا التعديل ولا التعطيل»<sup>(٤)</sup>.

ومما ينبغي معرفته: «أن النظام الديمقراطي مخالف في أصله وجوهره للنظام السياسي

(١) سورة المائدة، الآيات: ٤٨-٥٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٧٠/٢.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٢١.

(٤) العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير ٣٧/٣.

(٥) المرجع السابق ٤٠٧/٥.

(٦) الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام، ص ٣٦.

الإسلامي»<sup>(١)</sup>، ويقضي على كثير من مكوناته، حيث تقضي الديمقراطية - كلياً، أو بوجه من الوجوه - على خصائص النظام السياسي في الإسلام، وهي: الربانية، والشمول، والعالمية، والوسطية، والواقعية<sup>(٢)</sup>.

وتقضي الديمقراطية على الركن الأساس من أركان الدولة الإسلامية<sup>(٣)</sup>، وهو: الحكم بما أنزل الله تعالى، «فالشريعة الإسلامية تجعل السلطة التشريعية حقاً لله تعالى»<sup>(٤)</sup>، بينما يجعلها النظام الديمقراطي للبشر في السلطة التشريعية.

وتقضي الديمقراطية العلمانية - بفصلها الدين عن السياسية - على القسم الأهم من قسمي مهام الإمام في الإسلام، وهو (حراسة الدين)، قال الماوردي رحمه الله<sup>(٥)</sup>: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين، وسياسة الدنيا»<sup>(٦)</sup> ا.هـ. وهو المقصود الأهم من وجود الإمام، قال ابن تيمية رحمه الله: «فالمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خساراً مبيئاً، ولم ينفعهم ما نعموا به من الدنيا؛ وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم.. فالمقصود أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا»<sup>(٧)</sup>. «وإن انفرد السلطان عن الدين، أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس»<sup>(٨)</sup>، وهما السبيلان الفاسدان، سبيل المغضوب عليهم اليهود، والضالين النصارى<sup>(٩)</sup>.

(١) النظام السياسي في الإسلام، ص ١٧٦.

(٢) يُنظر في بيان هذه الخصائص: المرجع السابق، ص ١٨-٢٤.

(٣) يُنظر في بيان هذه الأركان: نفسه، ص ٧٢-٩٧.

(٤) نفسه، ص ٩٩.

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي: من علماء الشافعية، قاضي عصره. من مؤلفاته:

(أدب الدنيا والدين)، و(سياسة الملك وقوانين الوزارة)، و(الحاوي). توفي ببغداد عام ٤٥٠ هـ.

الوفاي بالوفيات ٢١/٢٩٧-٢٩٨؛ وطبقات الشافعية الكبرى، ٥/٢٦٧-٢٦٩.

(٦) الأحكام السلطانية، ص ٥.

(٧) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٦٢-٢٦٣.

(٨) المرجع السابق ٢٨/٣٩٤.

(٩) نفسه ٢٨/٣٩٥.

فينبغي ألا يغيب عن المسلمين كل هذه المعاني السيئة وغيرها، مما تقضي به الديمقراطية على جملة من أصول الحكم الإسلامي، وتزداد أهمية حضور تلك المعاني في الأذهان في ظل السعي الأمريكي الحثيث لنشر الديمقراطية في العالم الإسلامي.

### ٣- معرفة خطر التخلي عن الحكم الإسلامي:

لقد جاء الإسلام بخير نظام في الحكم، ولم يأذن بالانتقال منه إلى غيره. وإن استبدال النظام الديمقراطي به ارتداد إلى سُنَّة الجاهلية، وقد قال النبي ﷺ: «أَبْعَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ»، وذكر منهم: «وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ»<sup>(١)</sup>. وهو «من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو إشاعتها أو تنفيذها. وسنة الجاهلية: اسم جنس يعم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه... والمراد منه ما جاء الإسلام بتركه»<sup>(٢)</sup>. فاختيار هذا النظام مؤذن ببغض الله تعالى للعبد وللأمة أبغض ما يكون، فأى خير سيعود على الأمة عندما تجلب بنفسها بغض الله لها؟ نعوذ بالله من غضبه، وما يقرب إلى غضبه.

ويدخل في ذلك الترك الجزئي لأحكام الإسلام، فينبغي الحذر من تراجع تطبيق الأحكام الشرعية سواء كانت حدودًا أم قصاصًا أم تعزيرًا، فإن الله تعالى يحفظ البلاد والعباد بإقامتها. والحذر بخاصة من ترك إقامة حد الردة، فإن فيه ردعًا كبيرًا لأصحاب الحريات الكفرية التي هي من أسس الديمقراطية.

### ٤- معرفة خطر الحكم بغير ما أنزل الله، وسوء عاقبته:

قد يعفو الله تعالى عن المسلمين عندما يرغبون في حكم الله تعالى فلا يستطيعونه؛ بسبب تسلط حاكم يحكمهم بغير ما أنزل الله تعالى، لكن الله سبحانه قد لا يعفو عندما يختارون بأنفسهم الحكم بغير ما أنزل الله؛ فيعمهم سبحانه بعذاب! ومن أشد أنواع العذاب أن يكثر الاختلاف والتحزب، وأن يتحول البلد إلى ساحة قتال بين أهله، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ

(١) البخاري ٥٠/٨، كتاب الديات، باب من طلب دم امرئ بغير حق، ح ٦٨٨٢.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٢١٩/١٢ - ٢٢٠.

أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۖ ﴿١﴾، ﴿يَلْسِكُمْ شَيْعًا ۖ﴾ أي: «يخلطكم أهواء مختلفة وأحزابًا متفرقة»<sup>(٢)</sup>، ﴿وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۖ﴾ أي: «يقتل بعضكم بيد بعض»<sup>(٣)</sup>. وقال رسول الله ﷺ: «وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله؛ إلا جعل الله بأسهم بينهم»<sup>(٤)</sup>. قال ابن تيمية -رحمه الله- عن الحكم بغير ما أنزل الله تعالى: إنه «من أعظم أسباب تغيير الدول كما قد جرى مثل هذا مرة بعد مرة في زماننا وغير زماننا، ومن أراد الله سعادته جعله يعتبر بما أصاب غيره، فيسلك مسلك من أيده الله ونصره، ويجتنب مسلك من خذله الله وأهان»<sup>(٥)</sup>.

ومن أنواع العذاب: هذه الحزبيات التي تنشأ وتزيد مع النظام الديمقراطي، فهي «عذاب بعثه الله على من أعرض عن شرعه وتكر لدينه»<sup>(٦)</sup>. فإن الإسلام جاء ليجعل الناس أمة واحدة، لا تعددية فيها، قال رسول الله ﷺ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ»<sup>(٧)</sup>. «ومعناه: أن الإسلام لا يحتاج معه إلى الحلف الذي كان أهل الجاهلية يفعلونه، فإن في التمسك بالإسلام كفاية عما كانوا فيه»<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة الأنعام، من الآية: ٦٥.

(٢) جامع البيان ١١/٤١٩.

(٣) المرجع السابق ١١/٤٢٠.

(٤) ابن ماجه ٢/١٣٣٣، كتاب الفتن، باب العقوبات، ح ٤٠١٩؛ والحاكم ٤/٥٨٣، كتاب الفتن والملاحم، ح ٨٦٢٣، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي؛ وروى الحديث من طرق، قال عنها الألباني: «كلها ضعيفة إلا طريق الحاكم فهو العمدة»، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١/١٦٩، ح ١٠٦.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٥/٣٨٨.

(٦) كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، (الرياض، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ) ص ٨٠.

(٧) مسلم ٤/١٩٦١، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب مؤاخاة النبي ﷺ بين أصحابه ﷺ، ح ٢٥٣٠.

(٨) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، ط ٣، (بيروت-دمشق، المكتب الإسلامي، ١٣٩٧هـ)، ص ٧١٨.

فتلك المزايا والفضائل التي يبشّر بها طلاب الديمقراطية وأهلها، قد جاءت النصوص الشرعية بضدها. بل وجاءت التطبيقات البشرية في بعض الدول الكافرة بالبرهان العملي الحديث على فشل الديمقراطية في إصلاح أوضاع البلاد، يقول باحث ألماني: «إن حملة نشر الديمقراطية لن تنجح... عندما يغيب هذا الإجماع -دينياً كان أم عرقياً أو كليهما- تتوقف الديمقراطية (كما في حال المؤسسات الديمقراطية في إيرلندا الشمالية)، وتنشطر الدولة (كما في تشيكوسلوفاكيا)، أو ينزلق المجتمع إلى حرب أهلية مستديمة (كما في سيريلانكا). لقد فاقم "نشر الديمقراطية" النزاع العرقي وتسبب في تفكك الدول في المناطق ذات التعددية القومية والمجتمعية بعد سنتي ١٩١٨ و ١٩٨٩<sup>(١)</sup>.. تصور كتيب<sup>(٢)</sup>». ويُعدُّ التحول الديمقراطي في لبنان لبنان والعراق وأفغانستان مثلاً أيضاً لما ذكره من انزلاق المجتمع في حرب أهلية مستديمة.

#### ٥- معرفة أن التشبه بالأمم الكافرة سبب من أسباب زوال الدولة وسقوط سيادتها:

إذا تشبهت الأمة المسلمة بالأمم الكافرة فيما يكرهه الله تعالى ورسوله ﷺ فإن هذا مؤذن بسقوط دولتها، وتسلب عدوها عليها، وبخاصة إذا كان التشبه في الأمور العظيمة، كنظام الحكم، وقد أشار ابن تيمية -رحمه الله- إلى أن التشبه باليهود والنصارى وغيرهم من أumm الكفر كان سبباً في تسلطهم على المسلمين، حتى فعلوا في العباد والبلاد ما لم يجر في دولة الإسلام مثله<sup>(٣)</sup>. فإن «من أصل دروس دين الله وشرائعه، وظهور الكفر والمعاصي: التشبه بالكافرين. كما أن من أصل كل خير: المحافظة على سنن الأنبياء وشرائعهم، ولهذا عظم وقع البدع في الدين، وإن لم يكن فيها تشبه بالكفار، فكيف إذا جمعت الوصفين؟»<sup>(٤)</sup>.

وتشير بعض أهداف برنامج نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي إلى تلك النهاية المحتملة، فيصبح التحكم بأمة الإسلام عالمياً، وتنصاع بموجب العالمية لأحكامها الملزمة.

(١) الموافق ١٣٣٦هـ، و ١٤٠٩هـ.

(٢) العولمة والديمقراطية والإرهاب، ص ١٠٠-١٠١.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، ٣١٩/١.

(٤) المرجع السابق ٣١٤/١.



وعندما ينجح الغرب في نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي -لا قدر الله- وعندما يصبح النظام العالمي الديمقراطي أمرًا واقعيًا وملزمًا لجميع الدول بقيم الديمقراطية، عندها لن يستطيع المسلمون الدفاع ضد القيم التي تنال من عقيدتهم، أو شريعتهم، أو عبادتهم، أو أخلاقهم، أو معاملاتهم؛ لأن الحكم الديمقراطي يضعف الدولة داخليًا، ويجعلها مسيرة خارجيًا، فلم تعد الأمة تملك مما تبقى من أسباب القوة السابقة لها ما يمكن أن تعتمد عليه في المدافعة عن قضايها.

### ٦- موقف المسلمين عند فرض الديمقراطية قسرًا في بلدانهم:

هذه المسألة من المسائل الكبيرة، التي حارت فيها عقول العلماء والدعاة والباحثين ممن يعيش في البلدان التي صار التحول الديمقراطي أمرًا واقعيًا فيها، واختلفت فيها اجتهاداتهم وآراؤهم.

فهل ينبغي مشاركة أهل الديانة والصالح في هذا النظام، لا تجويزًا للمشاركة، ولكن للتقليل من الشر، والتكثير من الخير، ومنع المفسدين من سن قرارات وأنظمة تعود بالضرر على المسلمين في دينهم؟

أم ينبغي المشاركة فيما يوافق الشريعة الإسلامية، وتجب المقاطعة فيما يخالفها؟

أم تجب مقاطعة هذا النظام جملة وتفصيلاً، والانعزال عن المشاركة فيه بأي وجه؟

والكلام في هذه المسألة يستند إلى ثلاثة أمور:

الأول: النظر فيها من حيث حقيقة حكم الديمقراطية، وكون النصوص الشرعية ضدها.

الثاني: النظر فيها من حيث المصالح والمفاسد، وارتكاب أهون الشرين لدفع أعلاهما.

الثالث: النظر المبني على غير دليل إلا التشبه بالغرب، والإعجاب بالديمقراطية.

فمن ينظر في مخالفة الديمقراطية للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، نأى بنفسه عنها، ولم يشارك في شيء من أعمالها، فسلم له دينه، واستقامت له طريقته. وهذا من كمال العبودية لله سبحانه، قال ابن القيم -رحمه الله- عن الأمر الجامع في معنى القلب السليم: «أنه الذي قد سلم من كل شهوة تخالف أمر الله ونهيه، ومن كل شبهة تعارض خبره، فسلم من عبودية ما سواه، وسلم من تحكيم غير رسوله... وهذا هو حقيقة العبودية التي لا تصلح إلا لله سبحانه

وتعالى وحده. فالقلب السليم: هو الذي سلم من أن يكون لغير الله فيه شرك بوجه ما، بل قد خلصت عبوديته لله<sup>(١)</sup>.

ومن المنهج المبني على الكتاب والسنة القيام بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا يعني أن ينزل بعض المسلمين عن المشاركة في المسائل الديمقراطية، ألا يشاركوا في نقدها، وبيان مخاطرها، بل ينبغي أن يكونوا جماعة ضغط ضد سن التشريعات الباطلة والمسائل المحرمة، ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وعملهم في هذه الشعيرة «من أوجب الأعمال وأفضلها وأحسنها»<sup>(٣)</sup>. وبذلك لا تُشوه سمعة الصالحين من الدعاة والعلماء بسبب اشتغالهم في السياسة المبنية على أسس غير إسلامية، ولا يختفي أثرهم وقبولهم من قلوب الناس، ويكونون من خير أمة أخرجت للناس، «فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف، والنهي الذي بعثه به هو النهي عن المنكر، وهذا نعت النبي والمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٤)</sup>، وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية»<sup>(٥)</sup>. بشرط أن يكون الإنكار منضبطاً بضوابط الشرع، قائماً على أصوله وآدابه.

أما النظر في المصالح والمفاسد من المشاركة في النظام الديمقراطي، فإنه ينبغي على الخائض فيه تعظيم الأدلة الشرعية، والصدور عن رأي جماعة العلماء أهل الفقه في الدين، وألا يكون الرأي فيها فردياً أو حزبيّاً، بل يجتمع علماء البلد ويتشاوروا، فإن «المشاورة أحد أصول السياسة الدينية بل هو أهم قواعدها... وقد اتفق العقلاء أن الطريق الوحيد للصالح الديني والديني

(١) إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان، ١١/١-١٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣٤/٢٨.

(٤) سورة التوبة: من الآية: ٧١.

(٥) مجموع الفتاوى ٦٥/٢٨.

هو طريق الشورى»<sup>(١)</sup>، و«والله ما استشار قوم قط إلا هُدُوا لأفضل ما بحضرتهم»<sup>(٢)</sup>، وينبغي ألا ينظروا إلى جلب المصالح القريبة دون النظر في البعيدة، ولا دفع المفساد القريبة دون البعيدة، وأن يوسعوا دائرة النظر في المفساد والمصالح، وبخاصة ما كان منها خفيًا أو غير مباشر. مع استحضار مضمون الفقرة الآتية رقم ٧.

وأما النظر الثالث، وهو نظر المعجبين بالديمقراطية، فإنه قد عُررَ بهم، واتبعوا صراط المغضوب عليهم والضالين، وتجاهلوا مساوئ الديمقراطية ومخاطرها، ومآلاتها المدمرة، فهم يسرون فيها بلا هدى، ويتخبطون معها بلا غاية ولا هدف. ويجب على المسلم ألا يلتفت إلى دعواهم، وأن ينصح لهم، ويقيم الحجة عليهم.

وبناء على ما تقرر سابقًا من خطر الديمقراطية على العقيدة والشرعية والأخلاق، وأنه لن يتحقق للمسلمين من المشاركة فيها مصالح حقيقية، ولن يدرؤوا مفساد أعظم من الديمقراطية نفسها، فإن الباحث يرى وجوب القطيعة مع النظام الديمقراطي، وأن يكون عمل المسلمين جماعات وأفرادًا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعامة المسلمين ولحكامهم، ﴿وَلْيَنْصُرُوا اللَّهَ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ <sup>(٤٠)</sup> الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ <sup>(٣)</sup>. «فقد وعد الله بنصر من ينصره، ونصره هو نصر كتابه ودينه ورسوله، لا نصر من يحكم بغير ما أنزل الله ويتكلم بما لا يعلم»<sup>(٤)</sup>.

(١) المجموعة الكاملة لمؤلفات عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط ٢، (عنيزة، مركز صالح بن صالح الثقافي،

١٤١٢هـ)، ٥/مج ١/١٦٥-١٦٦.

(٢) قاله الحسن البصري رحمه الله، الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، ط ٢، (عنيزة، مركز

صالح بن صالح الثقافي، ١٤١٢هـ)، ص ٦٤، أثر ٢٥٩؛ وصحح إسناده الألباني، صحيح الأدب

المفرد، ط ٢، (الجيل، دار الصديق، ١٤١٥هـ)، ص ١١٤، أثر ١٩٥.

(٣) سورة الحج: من الآية: ٤٠، والآية: ٤١.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٨٨/٣٥.

## ٧- معرفة أن الغرب يرصد بدقة جملة التحولات السياسية في العالم الإسلامي:

يخطئ من يظن من الأحزاب الإسلامية أن بإمكانها الاشتراك في اللعبة الديمقراطية متى ما شاءت وكيفما شاءت، بل حقيقة الأمر أن هناك مواصفات، وشروطاً، وضعها وأملها الناشر الأصلي للديمقراطية، فهناك رصد أمريكي حديث ابتدأ قبل عام ١٤٢٥ هـ، لكل الأحزاب والجماعات الإسلامية، وكان الهدف الأول من الدراسة التي أجرتها (راند) بعنوان (العالم الإسلامي بعد ٩/١١): «تصنيف الاتجاهات الفكرية والعقدية في مختلف مناطق العالم الإسلامي؛ لتحديد القطاعات التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية إيجاد أرضية مشتركة معها لتعزيز الديمقراطية»<sup>(١)</sup>.

وتحتم في أرض العراق قوة عسكرية أمريكية، من مهامها: «ردع الخصوم المحتملين لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة»<sup>(٢)</sup>، و«الحد من حالات عدم الاستقرار الانتقالية»<sup>(٣)</sup>. وفي النقطة الأخيرة يجري الحديث عن حالات انتقالية غير تقليدية في الشرق الأوسط، وعن مهمة الجيش الأمريكي فيها، وهي تقليص أي آثار جانبية سلبية خلال عملية الانتقال، فيمكن للجيش الإسهام في تكوين منظمات عسكرية تعمل معها في عمليات (الإصلاح) في دول المنطقة، كما يمكن له أن يساعد الحكومات الانتقالية والمنظمات الدولية في توصيل الإمدادات والخدمات<sup>(٤)</sup>.

فلن يتمكن أي حزب من المشاركة إلا وفق شروط الناشر، وسوف تضطره هذه الشروط إلى تقديم تنازلات لا حد لها، وتقديم ضمانات. فهل سيكون همُّ الحزب الإسلامي ارتكاب أهون الشرين؟ أم يكون همه من المشاركة يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل؟ ومن المؤكد أن المشاركة في اللعبة الديمقراطية - كما يقول محمد قطب - ستؤدي إلى «تميع قضية الإسلاميين في نظر الجماهير، وزوال تفردهم وتميزهم الذي كان لهم يوم أن كانوا يقفون

(١) The Muslim World after 9/11. P. iii

(٢) المرجع السابق: P. 144

(٣) المرجع نفسه.

(٤) ينظر: نفسه: P. 145

متميزين في الساحة، لا يشاركون في جاهلية الساسة من حولهم، ويعرف الناس عنهم أنهم أصحاب قضية أعلى وأشرف وأعظم من كل التشكيلات السياسية الأخرى، التي تريد الحياة الدنيا وحدها، وتتصارع وتكالب على متاع الأرض. ولا تعرف في سياستها الأخلاق الإسلامية ولا المعاني الإسلامية. فضلاً عن مناداتها بالشعارات الجاهلية، وإعراضها عن تحكيم شريعة الله. ولم يحدث مرة واحدة في لعبة الدبلوماسية أن استطاع المستضعفون أن يديروا دفة الأمور من داخل التنظيمات السياسية التي يديرها أعداؤهم... وما حدث من "إصلاحات" جزئية عارضة في بعض نواحي الحياة على يد "الإسلاميين" لا تطيقه الجاهلية ولا تصبر عليه، وسرعان ما تمحوه محوًا وتبطل آثاره. وتظل الآثار السيئة التي ينشئها تميع القضية باقية لا تزول، وشرها أكبر بكثير من النفع الجزئي الذي يتحقق بهذه المشاركة، حتى لكأنما ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾<sup>(١)</sup>. أما توهم من يتصور أن الجاهلية تظل غافلة حتى يتسلل الإسلاميون إلى مراكز السلطة، ثم - على حين غفلة من أهلها - ينتزعون السلطة ويقيمون الحكم الإسلامي، فوصفه بالسذاجة قد لا يكفي لتصويره! وتجربة الجزائر تكفي - فيما اعتقد - لإبطال هذا الوهم - إن كان له وجود حقيقي في ذهن من الأذهان<sup>(٢)</sup>.

## ٨- القيام برفع الظلم، وإقامة العدل:

يجب على حكام المسلمين وكل صاحب ولاية القيام بجهد برفع المظالم، وإقامة العدل، وإنشاء الأجهزة الفاعلة لإحقاق ذلك، فإن «العدل نظام كل شيء»<sup>(٣)</sup>. فقد استغل الغرب تسلط بعض الحكام على شعوبهم، وبغيهم وظلمهم، وتسَلَّقَ على هذا الوضع ليبشر بديمقراطية زعم أنها تزيل الظلم وتنشر العدل.

والديمقراطية لا تأتي بالعدل، ولا تقوم به، ولا ترفع الظلم ولا تمنعه، وإنما تتشدق أفواه

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢١٩.

(٢) واقعنا المعاصر، ص ٤٦٥-٤٦٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١٤٦/٢٨.

أصحابها بهذه المعاني، فإذا كان العدل منتشرًا قائمًا، والظلم مرتفعًا زائلًا، فقد سَدَدْنَا وجهًا من أهم أوجه المطالبة بالديمقراطية، فلن يبقى لها حينئذ مسوغ، ولا للمطالبة بها وجه، إلا الأطماع الاستعمارية.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة»<sup>(١)</sup>.

ولقد جاء الإسلام بالعدل، ومنع الظلم بجميع صورته وألوانه، ورفع المظالم، لكن ما تطالب به دراسات (راند) من حماية حقوق الإنسان وحمايته من الظلم هو أمر مخصوص لإنسان مخصوص، ولأهداف مخصصة، ولن تبلغ مبلغ الإسلام في ذلك ولا بعض معشاره.

#### ٩- العمل على عدم السماح لتكوّن البنية التحتية للديمقراطية:

تكوين البنية التحتية للديمقراطية، من الركائز التي تعول عليها كثير من دراسات (راند)، وبخاصة بعد فشل فرض الديمقراطية بالقوة العسكرية؛ لذا فضّلت الدراسات أن يكون التغيير والتحول الديمقراطي من الداخل، وبما أن أكثر بلدان العالم الإسلامي تفتقد إلى كثير من الأسس التي تُبنى عليها الديمقراطية وتقوم بها، فإن إيجاد هذه الأسس ورعايتها صار مطلب الأهم. وأهم هذه الأسس: «عناصر المجتمع المدني التي تشكل الدعائم الديمقراطية الحقيقية»<sup>(٢)</sup>. وكما قال علماء نظرية الديمقراطية: إن الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر من دون المجتمع المدني الذي يتكون باختياره، عبر الجمعيات، والنوادي، والروابط، والنقابات، والاتحادات، والأحزاب. ولا يمكن أن تزدهر من دون ثقافة سياسية ديمقراطية، تقوم على قبول الآخرين، والالتزام بالإدارة السلمية للاختلافات بين الأفراد أو الجماعات<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق.

(٢) The Muslim World after 9/11. P. 54

(٣) After Saddam: Prewar Planning and the Occupation of Iraq, Nora Bensahel & Others, (Santa Monica, Rand, 2008). P. 192-193.

إن المسلمين إذا استطاعوا أن يقوموا بالعدل، وقيموا أحكام الإسلام من غير تفريط، فسيستغنون عن الحاجة إلى أسس الديمقراطية، وستضعف حجة المطالبة بها من الخارج، ولن يكون لها صدى في الداخل.

ومن المهم أن يكون الإصلاح من أعلى إلى أسفل، بحيث يركز في الإصلاح على أجهزة الدولة، لتكون قائمة بالعدل، ملتزمة بمنهج الإسلام، وتدار بالكفاءة المتخصصة الماهرة. مع هذا الإصلاح لن يكون هناك حاجة إلى الإصلاح الذي يبدأ من الأسفل إلى الأعلى، والذي يجعل منه بيئة صالحة لتكوّن المطالبات بالبني التحتية للديمقراطية داخليًا وخارجيًا.

ولا يعني رفض خطوات التكون الديمقراطي أن تستغرق الدولة في الاستبداد، كلا، ولكن باتباع المنهج الإسلامي الأصل في الإدارة والحكم.

#### ١٠- معرفة خطر ما ينتج من عدم تفريق الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الديمقراطية بين الدول الكافرة والدول الإسلامية:

التاريخ الأمريكي الناجح لنشر الديمقراطية في العالم يقودها نحو الإصرار والثبات في سبيل إكمال نشرها في بقية دول العالم، وها هي تقود نشرًا قويًا في العالم الإسلامي، ولا تفرق بينه وبين غيره من دول الكفر؛ وهذا سيقود الحملة الأمريكية إلى كوارث، وسيصطلي بناها المسلمون وحدهم، فالأمة الإسلامية ليست كبقية الأمم، التي انسأقت خلف الديمقراطية واستسلمت لها، حيث لا يهتمها أن تنتقل من نظام إلى نظام أحسن منه فيما يظهر لها، أما الأمة المسلمة فإن فرض غير الإسلام منهجًا لها يعد نقلاً لها من النظام الأفضل إلى ما هو دونه بكثير، فضلاً عن أن هذا النقل يعبّر بصورة سيئة على عقيدتها ودينها وشريعتها وأخلاقها، فبكل حال لن ترضى الأمة بهذا الفرض، وإن أظهرت الاستسلام للديمقراطية أوانا فستقوم برفضه بعد حين.

والمشكلة أن بعض خبراء (راند) يعترفون بأن الإدارة الأمريكية لا تفهم طبيعة الإسلام، وأن جنودها لا يفهمونه كذلك<sup>(١)</sup>، وتريد أن تتعامل معه كما تعاملت مع الشيوعية وغيرها، فتخاطر عندما تقوده إلى الهاوية، على غير بصيرة منها لنتائج أعمالها، وغير بصيرة من المؤيدين لأعمالها من المسلمين.

#### ١١- مضاعفة الانتباه عند صياغة دستور البلاد أو تعديله:

عند أي تحول ديمقراطي يفرض في أي بلد مسلم، ينبغي أن يتنبه إلى قضية صياغة الدستور والمجاهدة فيه جهادًا كبيرًا، للوصول في صياغته إلى أقل الأضرار المحتملة، وكسب أعلى الغايات الممكنة، فالدستور يرسم منهج حياة الدولة عقودًا من الزمن، وليس من السهل التدخل في تعديله بعد اعتماده وإقراره.

#### ١٢- معرفة أن الإسلام جاء بعد الديمقراطية، فليست الديمقراطية من تطورات

العصر:

نشأت الديمقراطية قبل الإسلام، وطبّقتها بعض الأمم، ولو كان فيها خير لأقرها الإسلام في نظامه، لكن الإسلام جاء بنظام للحكم جديد وفريد، يقوم على أسس متينة، يقيم العدل وينشره، ويحقق المصالح ويكفلها، ويحمي الحقوق ويحافظ عليها. أحكامه إلهية، وهي المرجع والفاصل في النزاع، وأمر الناس شورى بينهم.

(١) ينظر: Building Moderate Muslim Networks. P. 55

A New Grand Strategy for the United States, (Testimony), Robert E. Hunter, (Santa Monica, Rand, July 2008).P. 5.